الميثاق

iraqnc.net

الميثاق الوطني العراقي هو جهد وطني لجميع العراقيين، وحصيلة جهود طويلة على مدى ١٦ عامًا

الميثاق الوطني هو معيار وطني ووثيقة معنوية تلزم من يلتزم بها ويعمل وفقها

الميثاق الوطني العراقي وسيلة لجمع الكلمة، وتلمس سبل العمل والخطط الكفيلة بتحقيق ما يتمناه العراقيون جميعا

@IraqianNCh

@IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الثلاثاء 16 ذو الحجة 1444 هـ | 4 تموز 2023 م | العدد (41) | (9) صفحات

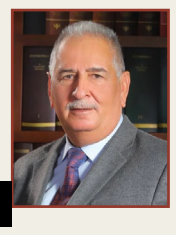

مقالات

بقلم : وليد الزبيدي

المقاومة العراقية
الرؤية والتحليل

ص3

(عضو اللجنة العليا للميثاق)

لماذا يدمرون البنية التحتية في العراق
واستمرار فشل إعادة الكهرباء هدف إقليمي



افتتاحية الميثاق

البنى التحتية والمدارس والمستشفيات والطرق والجسور والمحطات والمطارات والمواصلات والاتصالات وكل ما يساهم في تنظيم الحياة الآمنة والاقتصاد الوطني ويعيد النهوض بالقطاعات الرئيسة كالقطاع الزراعي والصناعي والصحي هي رأس مال المجتمع، ويضاف إليها كل ما يعكس ازدهار المدن وتحسين الحالة المعيشية للشعب ومواكبة التطور العالمي فيها؛ لكن ما حدث في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وطوال العشرين عاما الماضية هو تدمير البنية التحتية للعراق تارة بشن هجوم عسكري على مناطق معينة وتارة بأيادي الحكومات وأحزابها وميلشياتها المسيطرة على العملية السياسية منذ عقدين من الزمن بدعم دولي وإقليمي .

وعلى الرغم من حجم الأموال والميزانيات المالية الكبيرة التي رصدت للعراق والتي تجاوزت الألف مليار دولار إلا أن البنية التحتية والقطاعات الخدمية في تدهور مستمر؛ بسبب الإهمال المتعمد وتفشي الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، حتى أصبحت بغداد بعد أن كانت مزدهرة بالإعمار والجمال والتخطيط المنظم أصبحت تتصدر قائمة أسوء المدن في العالم، ولم يكتفوا بمساعدة المحتل على التدمير المباشر وإنما ساهموا بالتدمير غير المباشر عبر صفحة السلب والنهب والحرق والتهريب إلى خارج العراق بشكل ممنهج لحضارة العراق صاحب أول مسلة تشريع، ولم يتوقفوا عند البنية التحتية وإنما دمروا التشريعات والأنظمة والقوانين والإطار الأكبر لها وهو مؤسسات الدولة التي تتحكم بالبنى التحتية؛ مما ساهم بشكل رئيسي في انتشار الفقر وتردي الحالة المعيشية للسكان والتدهور البيئي.

وقد طال التخريب البنية الاجتماعية حيث سعوا متعمدين لتجهيل المجتمع وإثارة الطائفية وإذكاء روح العداء بين أبناء الشعب وإثارة الفوضى والخوف والانهزام في نفوس المواطنين بوسائل شتى منها الاغتيالات والتهجير القسري، وعدم السماح لعودة النازحين، والتعذيب والتشويه الإعلامي للشعب العراقي؛ لإحباط كل جهد شعبي لاستعادة العراق، وهذا مؤشر واضح على أن التدمير ممنهج وفق خارطة خبيثة تحظى بدعم أمريكي إيراني يتوافق مع مشروع الكيان الصهيوني في المنطقة.

ومما يثير السخرية هو إعلان السوداني مؤخرا تعبيد ٢٧٠ كيلو متر لطرق في بغداد، واعتبار ذلك إنجازا كبيرا! ويتغافل عن مأساة البصرة مثلا التي تفتقد وجود مياه صالحة للشرب وخالية من الأملاح رغم أنها المحافظة الأولى في إنتاج النفط؛ فضلا عن تدهور مشاريع الصرف الصحي حتى في العاصمة بغداد، حتى أصبح نهر دجلة مكبا لها، فمن يفشل في الطمر الصحي للنفايات هل يمكن له إعادة إعمار البنية التحتية في العراق، التي ستستمر في الانهيار مادامت أحزاب السلطة التي شاركت في تدمير العراق تتمسك بإدارته، ولعل استمرار أزمة الكهرباء التي صرف عليها أكثر من ٨٠ مليار دولار واستمرار الاعتماد على الغاز الإيراني الذي أعلن مؤخرا عن تسديده بالكامل ورفع نسبة الاستيراد لفصل الصيف، خير شاهد على استمرار انهيار البنية التحتية في العراق، وهي تكشف حقيقة من يقف وراء تدمير البنية التحتية والفوائد المتحققة على حساب المصلحة الوطنية للعراق.

الموازنة الثلاثية
أداة لإفقار العراقيين وحماية سراق المال العام

أجمع مراقبون على أن تمرير البرلمان للموازنة الثلاثية كان استجابة لمصالح وأهداف الطبقة السياسية وتغطية لأنشطتها.

وأكدوا أن تمرير الموازنة الثلاثية تمت بصفقات سياسية مشبوهة للتغطية على سرقة المال العام وتلبية لمتطلبات الأحزاب في الاستحواذ على ثروة العراقيين لغير صالح أهدافها ومقاصدها الاقتصادية.

وأشاروا إلى أن أحزاب الطبقة الحاكمة صممت الموازنة الثلاثية لتلبي مصالح حاجتها وليس لتكريسها لمنفعة العراقيين ومتطلبات عيشهم كاشفين عن أن الموازنة الثلاثية هي تقليد مشبوه تقف وراءه قوى ومافيات هدفها التغطية على سرقتها للمال العام.



الموازنة الثلاثة تشرع سرقة ١٠٠ مليار دولار من أموال العراقيين

أكدت مؤسسة غالوب الدولية، أن ١٠٠ مليار دولار ستسرق من أموال العراقيين من خلال إضافة مادة في موازنة ٢٠٢٣ تتضمن إطفاء السلف للمسؤولين.

وقال مدير الشرق الأوسط في المؤسسة منقذ داغر، إن المبالغ المتراكمة للسلف التي يراد إطفاؤها بموجب هذه الفقرة في الموازنة تبلغ ١٠٥ تريليون دينار لغاية ٢٠٢١، وهي تعادل ١٠٠ مليار دولار.

ووصف، داغر هذا الإجراء بالمصيبة قائلاً إن ضياع هذا المبلغ الهائل سيكون بجرة قلم، ليتم بعدها إطفاء السلف للسنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢١.

وأشار مدير الشرق الأوسط في مؤسسة غالوب، إلى أن حكومة السوداني ستعطي لوزير المالية الحالي صلاحية تخصيص مائة مليار دولار من أموال العراقيين للتعويض عن السلف التي ستسرق.

الفساد ينخر هيئة الحماية الاجتماعية

أصحاب المولدات الأهلية يكبدون العراقيون مليار دولار شهريا

في مفارقة تعكس حال العراقيين وحاجتهم المتصاعدة للطاقة الكهربائية،



يهدرون نحو مليار دولار شهريا لأصحاب المولدات الذين تحولوا إلى كارتل يتحكم بمصير الطاقة.

فبدلا من مسؤولية الدولة عن تأمين الطاقة الكهربائية إلا أنها أناطت المسؤولية لأصحاب المولدات الذين يجهزون المواطن بالطاقة بأسعار خيالية تستنزف أموالهم.

وأهدر العراق جراء حالات الفساد في قطاع الكهرباء نحو ٨٠ مليار دولار من دون أن يرى العراقيون الضوء في بيوتهم بعد أن ذهبت هذه الأموال إلى جيوب اللصوص المحميين من الطبقة السياسية الحاكمة.

قانون العفو العام
يخضع للتوافقات السياسية وضحايا السجون متهمون بتهم كيدية



أقرت اللجنة القانونية في البرلمان الحالي بأن قانون العفو العام يخضع للتوافقات السياسية مثله مثل أغلب القوانين في العراق، حيث لا يمكن أن يمرر قانون إلا إذا كان يصب في مصلحة الأحزاب الفاسدة.

وأكدت اللجنة وجود الكثير من المظلومين في السجون، ويشكلون عبئا ماليا كبيرا على خزانة الدولة، مشيرة إلى أن هناك شريحة من المعتقلين سجنوا غدرا عن طريق وشاية المخبر السري، فضلا عن الذين تم التنازل عنهم ويجب أن يتم الإفراج عنهم.

وأشارت اللجنة إلى أن قانون العفو العام لن يشمل جميع الفئات في السجون في حال تم إقراره، بل يشمل الأبرياء ممن اعترفوا تحت تأثير التعذيب والمسجونون دون محاكمة.

فيما انتقد ناشطون في مجال حقوق الإنسان هذه التصريحات معتبرين أنها اعتراف يدين الحكومة، وتؤكد أن آلاف المعتقلين محتجزين بتهم كيدية ودوافع طائفية.

محطات الكهرباء في العراق



يوجد في العراق حوالي ١٠٩ محطة غازية وحرارية وكهرومائية، لتوليد الطاقة الكهربائية موزعة في جميع المدن والمحافظات العراقية، يحتل الجزء الأكبر منها المحطات الغازية، ولا يتجاوز إنتاج هذه المحطات عن ١٨ ألف ميجا واط، بينما يحتاج العراق إلى ٤٠ ألف ميجا واط على أقل تقدير لسد حاجة المواطنين، و٢٠ ألف ميجا واط إضافية لتشغيل المصانع المحلية

وكان هناك اتفاق حكومي مع إيران لتقوم الشركات الإيرانية بإنشاء محطات كهربائية في العراق لتزويده بالكهرباء، فيما يستورد العراق يوميا في الوقت الحالي ما بين ٣٠-٤٠ مليون م٣ من الغاز الإيراني وبأسعار أعلى بضعفين على أقل تقدير من الأسعار العالمية المتعارف عليها، لتشغيل محطات توليد الكهرباء الغازية في وسط وجنوب العراق.

حوار العدد | الدكتور هلال الدليمي «أكاديمي وباحث سياسي»



الأمر المفاجئ للمواطن العراقي وللمختصين، هو اعتماد الحكومات التي سلطها الاحتلال على الغاز الإيراني حصرا لتوليد الطاقة الكهربائية، بدلا عن النفط الثقيل الذي ينتجه العراق بكثرة؛ دعما لاقتصاد إيران على حساب مأساة الشعب العراقي،

حوار العدد

ص 5

بعد تشكيل الحكومة وإطلاق الموازنة

الإطار التنسيقي يرفض قانون العفو العام للمعتقلين الأبرياء



شنت ميليشيات الإطار التنسيقي حملات تحريض ضد المعتقلين خلال حديثها عن قانون العفو العام بذريعة أنه سيسهم في إطلاق سراح القتلة والمجرمين من السجون.

حيث أعلن تحالف الفتح الذي يمثل ميليشيا بدر استحالة المضي بقانون العفو بحجة أنه يتيح الفرصة بإخراج ٣٥ ألف محكوم بمختلف القضايا ومنها الإرهاب، وهدد كل من يريد تمرير القانون بمواجهة مفتوحة.

ورفضت ميليشيا العصائب تمرير قانون العفو، فيما ربطته بين دعوات إطلاق سراح المعتقلين ومشروع مبادرة الحزام والطريق وهو ما أثار استغراب المراقبين.

وأشار المراقبون إلى أن ميليشيات الإطار التنسيقي خدعت القوى السنية بعد أن مررت الحكومة وأطلقت الموازنة رفضت إطلاق قانون العفو العام الذي كان أحد شروط القوى السياسية الحاكمة قبل تشكيل الحكومة، وهذا ما اعترفت به اللجنة القانونية في البرلمان بأن قانون العفو العام يخضع للتوافقات السياسية، مقرة بوجود الكثير من المظلومين في السجون.

التخادم الأمريكي الإيراني

يسمح استيراد السيارات إيرانية

لا يخفى على متابع التخادم الأمريكي الإيراني في العراق وقد ظهر مجددا بفتح ثغرة في العقوبات بالسماح لحكومة الإطار التنسيقي باستيراد سيارات إيرانية.

.

وأكدت مصادر سياسية التواصل بين الأمريكيين والإيرانيين عبر مفاوضات سرية، فتحت باباً جديدا أمام جهات عراقية متنفذة لإعادة الاستيراد العشوائي للمنتجات الإيرانية ومن بينها السيارات. بالرغم من وجود العقوبات الأمريكية على إيران.

وكان مسؤول عراقي قد أكد لوكالة الصحافة الفرنسية، أن حكومة الإطار طلبت استثناء من الإدارة الأمريكية للسماح باستيراد السيارات الإيرانية. وفي غضون ذلك أفادت وكالة مهر للأنباء، أن شركة "كرمان موتور"، بتصدير سياراتها إلى العراق، وتم إرسال أول شحنة إلى بغداد الأسبوع الماضي.

وأكدت مصادر إعلامية أن الشركة الإيرانية اتخذت أحد زعماء الإطار التنسيقي وكيلا لها في العراق، فيما أشارت مصادر أخرى إلى عمار الحكيم زعيم تيار الحكمة وكيل لشركة السيارات الإيرانية.

وأثارت عودة تصدير السيارات الإيرانية إلى العراق، استغراب المتخصصين، نتيجة لوجود قرار سابق بمنع استيرادها، فضلاً عن تردي جودتها، إلا أنهم أكدوا أن هذه الخطوة تعد منفذًا اقتصاديًا لإيران ولا تعود بأي فائدة تذكر للعراق، بل سيكون متضررًا بتحويل العملة الصعبة إلى إيران.

وأشار خبراء اقتصاديون إلى تعويل إيران على العراق في تصدير بضائعها للهروب من العقوبات الأمريكية وسحب العملة الصعبة منه، مما جعل العراق سوقًا للبضائع الإيرانية مع أنها لا تتوافق مع الشروط والمواصفات الدولية.

يذكر أن عدد السيارات الكلي في العراق يصل إلى أكثر من سبعة ملايين سيارة، والإيرانية منها تشكل ١٠ بالمائة، أي نحو ٧٠٠ ألف سيارة.

قسم حقوق الإنسان:

المعتقلون في السجون يتعرّضون للابتزاز والانتهاكات المستمرة

وثّق قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين في العراق؛ استغاثة المعتقلين في سجن التاجي شمال بغداد يطالبون بإيقاف عمليات الابتزاز التي يتعرضون لها من قبل الضباط والمراتب المسؤولين عن إدارة السجن.

وقال القسم في تصريحاته: إن معتقلي سجن التاجي يشكون انقطاع المياه عنهم في هذه الأيّام شديدة الحرارة من فصل الصيف، إلى جانب تعرّضهم للابتزاز من قبل إدارة السجن التي تطلب منهم أموالاً مقابل توفير الماء.

وأوضح القسم أن الإجراءات التي تشهدها المعتقلات والسجون الحكومية المعلنة في العراق تعد من أسوأ وسائل الابتزاز بأنواعه المختلفة التي تمارسها السلطات بحق المعتقلين والمحكومين، فضلاً عن الإهمال والحرمان المعتمدين من جانب إدارات تلك السجون .

العراق يخسر أكثر من نصف ثروته السمكية

قالت جمعية مربي الأسماك إن العراق يخسر أكثر من نصف إنتاجه من الأسماك إثر إجراءات مواجهة الجفاف وإزالة الأحواض غير القانونية لتربية الأسماك.

وأضافت الجمعية أن هدم هذه الأحواض على الأنهار بموجب قرار وزارة الموارد المائية في موعد أقصاه الأول من تموز المقبل، سيرفع سعر السمك لأضعاف مضاعفة.



الفساد والسلاح المنفلت

جعلا انتشار المخدرات أسرع من السيطرة عليها

قالت صحيفة لو أورينت الفرنسية إن الفساد المنتشر في العراق والسلاح المنفلت جعل انتشار المواد المخدرة أسرع من السيطرة عليها. مشيرة إلى أن تهريب المخدرات يتم عن طريق الحدود السورية مع العراق والنافذة غير الرسمية التي تسيطر عليها الميليشيات في وسط وجنوب العراق والمحاذية لإيران.

وأكدت الصحيفة أن مخدر الكريستال من بين المواد المخدرة الرئيسة التي يتم تهريبها في العراق وتعاطيها، خصوصًا في مناطق وسط وجنوب البلاد القريبة من الحدود مع إيران.

حيث اشارت تقارير سابقة على أن نسبة تعاطي المخدرات بين الشباب في مناطق وسط وجنوب العراق بلغت أكثر من ٧٠٪ من الشباب، بسبب البطالة والإهمال الحكومي والتهاون مع تجار المخدرات والمروجين لها بسبب انتماءاتهم إلى الأحزاب والميليشيات المتسلطة على البلاد.

عودة نازحي قضاء سنجار

مرهون بإخراج تنظيم "ppk" الإرهابي منه



صرح النائب في البرلمان الحالي شيروان الدوبرداني، بأن عدم عودة نازحي قضاء سنجار إلى منازلهم، بسبب سيطرة عناصر تنظيم بي كا كا الإرهابي والميليشيات على القضاء.

وأكد أن عدم توفر الأمن والاستقرار واستمرار القصف والهجمات على القضاء، كلها عوامل وأسباب جعلت عودة النازحين إلى سنجار أمرا صعب ومستبعدا، فضلا عن إهمال وزارة الهجرة والمهجرين مسألة صرف مبالغ العودة لآلاف العائلات لتشجيعهم على العودة ودعمهم لإعادة ترميم دورهم. الأمر الذي جعل النازحين ليس لديهم ثقة بالحكومة.

الموازنة الثلاثية لن تستقيم

إلا بوصول سعر النفط 90 دولار للبرميل الواحد



قال «وزير المالية الأسبق في حكومة بغداد «هوشيار زيباري»»، إن خبراء صندوق النقد الدولي حذروا المسؤولين الحكوميين في العراق، من هذه الموازنة الثلاثية لن تستقيم إلا بوصول سعر البرميل إلى ٩٠ دولارًا. فيما تتوقع وزيرة المالية في الحكومة الحالية طيف سامي، سعر ٨٠ دولارًا حتى تكون الموازنة متساوية بحسب وصفها.

وأشار زيباري إلى أن أعضاء في اللجنة المالية النيابية لا يجيدون الكتابة ولا يقرؤون العربية بطريقة صحيحة، لهم أمر تمرير الموازنة، وهو ما يوحي بأن الوضع لن يستقيم في البلاد على حد قوله.

- **المركز الإستراتيجي لحقوق الإنسان:** سوء الخزن يهدد آلاف الأطنان من محصول الحنطة بالتلف.
- **لجنة الكهرباء والطاقة النيابية:** تكلفة الغاز الإيراني لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية سنويا أكثر من ١٠ ترليونات دينار عراقي.
- **مديرية حماية الأسرة:** ٩٥٪ من المقاهي في بغداد غير مرخصة وتمارس الاتجار بالبشر.
- **وزارة التخطيط:** أكثر من ٩٠٠ ألف طفل عراقي منخرط في سوق العمل بسبب الفقر.
- **شبكة بي إن إن العالمية:** العراق الثالث عالميًا والأول عربيًا بمعدلات البطالة.
- **صحيفة ذا ناشيونال:** قرار تمرير الموازنة في العراق خضع للمساومات والتقاسم الحزبي، وهو ما يعني تغليب مصلحة الأحزاب على المصلحة الوطنية والشعبية.
- **مؤشر الإجهاد المائي:** العراق سيكون أرضًا بلا أنهار بحلول عام ٢٠٤٠
- **مصادر حكومية:** معدلات التصحر زادت ٥٪ عن السنة السابقة لتبلغ ٧٠٪ في العراق.

أكثر من 4 مليون يتيم في العراق



قالت صحيفة «بوبليكو» الإسبانية إن هناك ٤ ملايين يتيم في العراق بحسب معطيات وردت خلال زيارة إلى دار الأيتام في بغداد، وهذا يعادل ١٠ بالمئة من سكان البلاد، مشيرة إلى أنه خير دليل على أن الاحتلال الأمريكي ترك ملايين الناس بلا حول ولا قوة.

وأكدت الصحيفة أن الاحتلال الأمريكي خلّف ملايين القتلى والدمار والنهب والانتهاكات والقصف ضد السكان المدنيين، وأن الأحزاب الشيعية اعتبرت الولايات المتحدة حليفتهم لأنها أطاحت بصدام حسين ونظامه.

أبو رجل الخضرة



بقلم : مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

هنالك قول عراقي يقول (رجل فلان خضرة) أي خضراء والمقصود به عكس ما يقرأه من لا يعرف مغزاه، فالذي رجله خضراء في الأصل هو من يأتي بالخير حيثما حل بينما المقصود في المثل العراقي من يجلب الخراب والدمار وسوء الطالع.

ولمقدمتنا هذه مغزى و(لسالفتنا ربّاط) فلقد جاء للعراق من ينطبق عليهم المثل، فبعد وعود بالحرية والرخاء والتقدم العلمي والارتقاء جاء الاحتلال الأمريكي-البريطاني-الدولي ووراءه الخدمات الإيرانية والإقليمية، وبعد تشدقات وتفلسف من أطراف محلية، جاء المذكورون أعلاه بكل ما يمكن أن يقال عنه إنه سيء وقاسٍ وإجرامي للبلد الذي احتلوه ظلمًا وعدوانا.

وبما أن الحديث يطول بسبب تفاقم جرائم الاحتلال وذيوله دعونا نركز على السؤال الذي يطرحه العراقيون بألم وحرقة: لماذا استهدفوا ويستهدفون البنية التحتية في العراق؟

ولنأخذ الكهرباء والغاز مثلًا:

يقول قائل إنها قضية اقتصادية فكلما دام الخراب في منظومة العراق الكهربائية وكلما ظل غاز العراق يحترق أو يبقى تحت الأرض فإن الدولة الجارة ستحافظ على أرباحها المليارية وسيطرتها على الاقتصاد العراقي المتهالك عن طريق التهديد بقطع الكهرباء والغاز لكي تمرر ما تريد من مشاريع تخدمها وتدمر العراق.

هذه النظرة الاقتصادية ليست بعيدة عن الواقع لكنها ليست الهدف الأساس لقطع شرايين العراق ووقف، بل هدم، مقومات بنائه وقطع أنفاسه، فالهدف الأهم كما يقول أهل السياسة هو ما يحمل الطامة الكبرى فالأرباح المتحققة لهذه الدولة والذي يعني الخسارة المستمرة للعراق هي هدف آني ثانوي بينما الأخطر منه هو



استمرار التدهور في جميع مجالات الحياة، فالعراق اليوم يعاني من الأمية والفقر وفقدان السيادة والكرامة وانهيار منظومات الزراعة والصناعة والصحة وطرق المواصلات بين المدن وداخلها والعراق اليوم متخلف علميًا وحضاريًا وثقافيًا وهو يعاني من كل آفات العصر. كل ذلك وأكثر مستمر منذ عشرين سنة بالتمام والكمال ولا يلوح في الأفق أي حل لمعضلاته المتفاقمة.

العراق ينفق مئات المليارات سنويًا على لا شيء، بل وإن أمواله توظف لتدميره وتنفق على تمزيقه وتتسرب إلى أعدائه.

ويسأل سائل: لماذا سلمت دول الاحتلال مقدرات العراق بيد دولة تعادي أمريكا وبريطانيا وتكيل لهما الشتائم وتطلق عليهما التهديدات؟ والجواب هو أن هذه التراشقات والعربدة الكلامية ليست إلا مسرحية هابطة أبطالها مجرمون دوليون لهم أهدافهم القذرة في إيقاف أي مشروع تنموي في هذا البلد لكي يبقى مواطنوه منشغلين بهمومهم عن قضاياهم المصيرية وموقعهم الذي ينبغي أن يكون قياديًا في قضايا وطنهم وأمتهم والعالم.

العالم كلهِ متفق على أن يبقى العراق ساقطا من قائمة الدول وتابعًا بالإكراه لأعدائه التاريخيين.

ولا ننسى أن ذلك كله ورد بوضوح على لسان سيء الصيت بيكر وزير خارجية أمريكا الذي توعد بإعادة العراق لزمن ما قبل النهضة!

الجميع متفقون على دماره وتخلفه، فمن -إذن- سينهض بالعراق المنهوب المنكوب؟

الجواب عندكم أيها العراقيون القابضون على الجمر.

المقاومة العراقية

الرؤية والتحليل

رغم المنجز النوعي الكبير الذي حققته المقاومة العراقية التي تعرضت للحصار الدولي والإقليمي والداخلي، إلا أن قلة قليلة من الباحثين والكتّاب تناول هذا المنجز سواء في مقالات ودراسات أو كتب، وجاء الجهد المتميز الذي بذله الباحث في شؤون المقاومة العراقية العميد الركن حاتم كريم الفلاحي المعروف بمتابعاته ورصده للفعل المقاوم في وقت مبكر من عمر المقاومة، وعبّر عن ذلك في دراسات كثيرة وتحليل عميق في العديد من الفضائيات الشهيرة وتوج جهوده في كتاب صدر مؤخرا بعنوان («المقاومة العراقية – تاريخ لا يسرق ولا يزور» والصادر عن مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية).



بقلم : وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

والحديث عن جوانب هذا الكتاب الغني بالمعلومات والزاخر بالتحليل العلمي، يؤكد لنا، أن الشعوب غالبا ما تنقسم إلى ثلاث فئات عند تعرضها للاحتلال من قبل قوة أو قوات أجنبية غازية، الفئة التي تعمل مع تلك القوات وتحاول التقرب منها والحصول على المكاسب بمختلف تصنيفاتها وأشكالها، ويقدم هؤلاء الولاء والطاعة للقوات المحتلة، وقد تسير خطواتهم دون ضجيج وبعيدا عن الأضواء في حال لم تظهر مقاومة حقيقية توجه الضربات للقوات المحتلة، كما حصل عند تعرض اليابان للاحتلال الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥، ومثل ذلك حصل في ألمانيا بعد الحرب الثانية أيضا حيث تقاسم أراضيها وشعبها الأمريكان والاتحاد السوفيتي، وتكون محنة هؤلاء المتعاونين أشد وطأة عندما تنهض مقاومة ضد القوات المحتلة، وثمة أمثلة كثيرة على ذلك، المقاومة الفيتنامية (الشمالية) ضد القوات الأميركية خلال ستينات القرن العشرين حتى هزيمة تلك القوات على أيدي المقاومين الفيتناميين بقيادة هوشي منه منتصف سبعينات القرن العشرين، مقابل ذلك خنوع فيتنام الجنوبي وعملهم مع قوات الغزو وتعاونهم مع المحتلين، وبعد هروب القوات الأميركية حاول بعض الجنوبيين لصق أنفسهم بالمقاومين الحقيقين لكن وكما يقال الحقيقة لا تغطى بغربال، لهذا سرعان ما تراجعت محاولات «الالتصاق تلك» وبقيت الحقيقة الثابتة التي يعرفها المحتل قبل غيره وتحتفظ بها الذاكرة الشعبية الفيتنامية، فالذي لا يعمل نجارا يستحيل أن يعترف الناس به (نجارا) ولا يضعونه في هذه الخانة إطلاقا، ووقع هؤلاء وهم قلة بين مطرقة الذاكرة الشعبية والرؤية البحثية العلمية، وعانى هؤلاء «المدعون» طويلا من ذلك الانزلاق، فهم لم يتمكنوا من إقناع أقرب الناس إليهم لسبب بسيط وهو أن الذي يعمل مع المحتل لا يمكن أن يقاومه على الإطلاق.

الفئة الثانية في البلدان التي تتعرض للغزو والاحتلال تلك التي تكون متفرجة على ما يدور، وهؤلاء يدركون في النهاية أن موقفهم سلبياً، وهؤلاء يعرفون بدقة من يعمل مع المحتلين ومن يقاومهم، ويحاول هؤلاء التقرب من المقاومين خاصة عندما يدركون بدء ترنح المحتل تحت ضربات المقاومين

أما الفئة الثالثة فهم المقاومون أنفسهم، وهؤلاء يمثلون النقاء الذي لا يستطيع أحد التشويش عليه، ويعرف المقاومين العدو المحتل قبل غيرهم والمتعاونون مع المحتلين والمشاركون معهم في العمل السياسي والأمني وفي الميادين الأخرى.

وفي جهده الكبير وثّق العميد الركن حاتم كريم الفلاحي المحلل السياسي والاستراتيجي للجهود الجبارة للمقاومين في العراق، وأسس لقاعدة بيانات هامة لمن يريد أن يعرف بالدقة المتناهية الذين قاوموا المحتلين والذين وقفوا إلى جانب المحتل وتعاونوا معه، وفي الأخير أرادوا لصق أنفسهم بهؤلاء المقاومين رغم أن النظرية تقول لا يمكن أن يمزج الماء بالزيت.



التقديس والانتماء

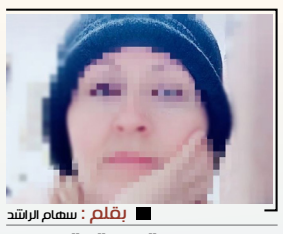

بقلم : سهام الراشد
(كاتبة عراقية)

علمتنا الأحداث أن أكثر مشاكلنا الحالية تراكمت واستَعصت حلولها في بلد يعاني الركُود الاقتصادي وانعدام الأمن وانتشار المُخدرات وَتخلفُنا عن اللحَاق بباقي الأمَمْ المتقدمة. هَذه المشاكل لم تأت إلا من خلال صناعتنا لوهم الفرد المقدس وعندنا عشرون عام كافية لخلق عقول راضخة راضية تماما بما يُملى عليه، أصبح لدينا بيئة تعيسة لا تصلح للعيش تحت ظل التقديس.

ثم لا تنسى كما تلاحظون دور الإعلام الكبير في تقديس أشخاص وتقديمهم للناس على أنهم يعملون من أجل الشعب ولو رجعنا قليلا لبداية اندلاع ثورة تشرين لرأينا كيف استطاع المقدس أن يسقط ثورة تشرين التي ما كانت لتسقط بتلك السهولة لولا تدخل الأشخاص المقدسين بينهم وتم إفشال الثورة وزحزحتها عن مسارها ثم القضاء عليها نهائيا كانت في تلك الأوقات وكان الإعلام يزج بشخصيات على المواقع والتكلم باسم الثوار مما جعل الشباب يلتفون حولهم ويراقبون كل كلمة تقال لهم بدون وعي وإدراك أن هؤلاء مندسون بينهم.

ليس كل ما تسمع تصدق وأيضا لا تكذب كل شيء حتى تكون على يقين من صحة الخبر فهكذا يتم فرض سياسة الجهل والتخلف عليك ودوام بقائك في دوامة القداسة تعني استمرارية حكم الفاسدين عليك فترة أطول فهل أنت مدرك أنك تتحمل وزرَ نفسُك وأطفالك وأحفادُك مدى الحياة بسبب قناعتك لوجود أشخاص مقدسين حولك.

كن عراقي الانتماء!

كارثة كبيرة باتت بقية الشعب يعاني منها أيضا هي الانتماء للطائفة أو الديانة أو المذهب بعيداً عن الانتماء للأرض والوطن وكلما ابتعدت عن مسارك الحقيقي وانتميت للفرد المقدس أصبح لديك خلل كبير وفراغ في إستيعاب حقوقك وأصبحت تائهاً لا تعرف ماذا تريد وماذا عليكَ أن تفعل

ألا تنتمي لوطنُك فعلا أزمة كبيرة اليوم ومن يراقب الوضع العام للعراقيين يتأكد له أن هناك خللا بكل شيء لديهم وأصبح البحث عن شخصيات تعمل لأجل المواطن شبه مُنعَدم في بَلاد كانت تعجُ بَرجال عظماء لا تحصى أعدادهم.

أن تَحزب العراقي على شكل مجاميع مسلحة أو مجموعات نافذة أو متسلطة على رقاب الناس كارثة وكل مجموعة تُمجد شخصيات معروفة الانتماء والتوجه يأتمرون بأوامرهم ويصدقون كل أقوالهم بدون أي إدراك لخطورة عاقبة أفعالهم وستؤدي في النهاية إلى تصادم كبير بينهم أولاً ثم إلى تصادم مع بقية المكونات وفي كل الأحوال أنت العراقي فقط المتضرر



ثم لنسأل أنفسنا ما سبب هذه الطاعة الكاملة من المواطن العراقي لهؤلاء الراقصين على جراحاتنا وعلى مآسينا؟

منذ عشرين عاما لم يتغير أي شيء من حال المواطن الذي مازال يركض خلف قوت يومه والذي لا يحصل عليه إلا الشيء اليسير ويتعب وكد طول اليوم أكيد كلنا نعلم لم يتم فتح أي معامل أو مصانع أو شركات من التي تم غلقها بأوامر خارجية كانت ستسهم بنسبة كبيرة في إنقاذ العامل العراقي من الحالة المعيشية الصعبة التي يعاني منها المسؤول الصغير موكل من قبل المسؤول الأكبر والمسؤول الأكبر مخول من قبل الرؤوس الكبيرة بالسلطة أما الرؤوس الكبيرة فإنها مسلطة عليك من قبل الأحزاب أما الأحزاب فإنهم معروف لك تماما من الذي سلطهم على الشعب وإن لم تعرف فأكيد تعرف كل هؤلاء ما كان لهم التواجد على حساب مستقبلك وراحتك وحساب مستقبل أبنائك وأحفادك إلا بموافقة أمريكا وشريكتها إيران والجميع يعمل من أجل مصالحهم الخاصة ولم نجد حتى الآن أحدا منهم يعمل من أجلك كمواطن عراقي.

فأنت كعراقي ماذا تنتظر لتعمل على التغيير؟

بغداد حاضرة العلم وبوصلتها التنويرية



بقلم : احمد صبري
(كاتب وصحفي عراقي)

كتاب: (البغداديون أخبارهم ومجالسهم) ليس ككل الكتب إنه وثيقة بمثابة موسوعة أرخت لمرحلة ولفترة مزدهرة لمدينة بغداد وتاريخها وصروحها العلمية والاجتماعية للمجتمع البغدادي الذي غدا عنوانا للمعرفة والتواصل مع زهو تلك الأيام التي عاشتها بغداد.

وعلى الرغم من صدور هذه الموسوعة إن جاز التعبير كان عام ١٩٥٨ إلا أن إعادة نشره وتداوله مؤخرا يعكس أهمية الإضاءة على تاريخ بغداد وأسرارها خلا ل الحقب الماضية مقارنة بحال بغداد الآن، بعد أن كانت حاضرة العلم وبوصلته التنويرية تحولت إلى مدينة مدعاة للألم والتندر من فرط واقعها المتخلف مقارنة بحالها قبل عدة قرون

وفي مقدمة كتاب: (البغداديون أخبارهم ومجالسهم) لمؤلفه إبراهيم الدروبي يقول: إن منجزه لم يأت بالمعجزات وإنما أكمل وأضاف في عالم التأليف وسد نقص في تسليط الضوء على مرحلة من تاريخ بغداد كان من الضروري اطلاع الأجيال على زهو بغداد وازدهارها ورقيها في شتى ميادين الحياة

والكتاب كما يوضح المؤلف في مقدمته إنه يبحث عن مجالس بغداد والأسر البغدادية وعن الخطاطين والمدارس العلمية المنقرضة والحالية ونقابة الإشراف والفضاء والإفتاء والإمامة والخطابة والوعظ والإقراء والمقرئين والكتاتيب والخانات والحمامات وزيارة سلمان باك وحفلات الختان

ما تضمه الكتاب هو برأي المطلعين على تاريخ بغداد هو بمثابة كنوز علمية أبرزت معالمها وسلطت الضوء على بيوت بغداد وأنساب سكانها وتراجم رجالها حيث كان للمدارس العلمية والاجتماعية في تلك الحقب قد زهت بها بغداد بنوابغ خدموا فبها أمتهم ورفعوا مكانتها في مجال المدنية والحضارة

ويرى المؤلف في منجزه أنه حاول أن يحيط بكل ما احتوى منجزه من محاسن نادرة ومزايا فريدة معتمدا على فصوله من المصادر النادرة هي بمثابة مخطوطات كانت أسيرة في أجنة في بطون المكتبات وحان وقت إشهارها

وتنبع أهمية الكتاب أنه أرخ تاريخ بغداد على مدى عدة قرون وجال في فضائها معتمدة على شهادات ومصادر ومخطوطات لخصها بكتاب تحول إلى وثيقة وكنز يحاكي زمن مزدهر بإضاءة على مدارس بغداد ورجالاتها وأنسابهم ودور المجالس البغدادية وأثرها بحسب قدمها وهي مجالس لبيوت مشهودة بأصالتها ودورها الوطني في تاريخ بغداد ولاسيما التكايا والمقاهي والحمامات ومراقد وحلبات المصارعة

لقد أحسن المؤلف إبراهيم الدروبي في تفاصيل ذكر البيوت التي أسست المجالس وآداب البغداديين وعاداتهم وتقاليدهم بأسلوب وطريقة تدعو للفخر والثناء من فرط التفاصيل التي أجهد وقتا للحصول عليها وقدمها للراي العام ليطلعه على مجد وتاريخ بغداد ورجالها ودورها في مجالات العلم والمعرفة والتنوير

وعندما نتوقف عند تاريخ بغداد وزهوها وازدهارها وتطورها ودورها في عالم المعرفة والتطور نستطيع القول إن بغداد قبل أكثر من ألف عام كانت أجمل وأنظف، عاصمة الدنيا لا يضاهيها في ذلك أحد وما اتحفنا به المؤلف إبراهيم الدروبي من إبراز رقي وعظمة بغداد وزهوها في تلك الحقب يدعونا للحزن والقلق على مدينة كانت حاضرة العلم والمعرفة والازدهار تحولت إلى مدينة يتناحر المتخلفون على بقائها متخلفة وفي آخر سلم قائمة المدن الخطرة وغير الآمنة

انتهاء عصر فجر السلالات أو عصر دول المدن



«لوكال زاكيزي» هو ملك عظيم في تاريخ بلاد الرافدين، نشأ في عائلة تنتمي إلى طبقة الكهنة، ولكن مقدرته العسكرية جعلته يصل إلى حكم مدينة اوما. وقد حدث نزاع بين مدينتي (لگش، واوما) استمر قرنا كاملا، ولم يستطيع أحد إنهاء ذلك الصراع الطويل إلا الملك «لوكال زاكيزي» الذي تمكن من شن هجوم مفاجئ دمر مدينة لگش وأنهى قرناً كاملاً من النزاعات. بعدها سيطر الملك لوكال زاكيزي على مدينة أور، ثم استولى على مدينة الوركاء الشهيرة، فصار لديه لقب ملك الإقليم، وملك سومر. واتخذ لقب ملك كيش بعدما استولى على معظم بلاد سومر وأكد ومدينة كيش ونيبور، ولم يقتصر هذا الملك بالسيطرة على مدن بلاد الرافدين، بل إنه توسع ومد فتوحه من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، كما جاء في نصوصه المدونة. وحكم الملك لوكال زاكيزي مدة ٢٥ عاماً، و هي فترة طويلة مكنته من التمتع بثمرات فتوحاته وتوحيد البلاد، و لكن ظهر على مسرح التاريخ شخص آخر انتزع منه السلطة والزعامة، وهو (سرجون الأكدي) الشهير، الذي يعد في مقدمة الفاتحين القدامى في تاريخ العالم. وبذلك انتهى العصر الذي يطلق عليه عصر فجر السلالات أو عصر دول المدن بنهاية الملك لوكال زاكيزي، وبدأ العصر الأكدي الذي جعل البلاد تتوسع وتتحول بعد الفتوح الخارجية إلى أول إمبراطورية عظيمة في التاريخ.

أشعار من ذاكرة الوطن

وطني عشقتك .. مذ ولدت وغردت في الكون نفسي
واستلهمت روحي نشيدك . . . من مآتمنا وعرسي

وغدتْ خمائلك التي من جدول الشهداء نَسـ ـقي
أملا يلوح لخاطري ما زلت ألمحه بأمسي
* * *

وطني هواؤك عطرنا وبطيبه لا زلت أح يا
وشعاع شمسك دوحة ستظل للشعراء وح يا

كم هزني شوقي إليك .. وكنت للأرواح مح يا
ستظل نبضا في فؤادٍ ودّع الدنيا لتحـ يا
* * *

وطني لأنت الروضة الخضراء من جنات ربّـ ي
فيك القداسة والطه ارة إنها زادي وحبِّي

فيك المحبة والبساطة شمعتان يـُنِرْنَ دربـ ي
فيك المودة والرضى مغروستان بعمق قلبي
* * *

وطني ربيع دائم .. في ظله نسعى ونلهو
نجني الورود من الخمائل كالفراش إليه نهفو

ونطير من شغف الجوى وبخلده ندعو ونشدو
ونعانق المجد التليد . . وفرحة الأجيال تسمو
* * *

وطني لئن ساموك أعدائي مع الأيام خسفا
وتنمرت كل الوجوه وتاجرت ظلما . . . وعسفا

وأراد من باع التراب بأمسه يغريك عطفا
لن يفلحوا وطني وإن جعلوك للأجيال زلفى
* * *

وطني قصائد عشقنا تروي مع الأزمان لحنا
كلماتها نقشت على جدُر الفؤاد هوى ومعنى

والأهل والسمار في بلدي أحالوا مأتمي مغنى
وطني ستبقى في عيون الدهر للأجيال عينا
* * *

وطني تعلّم شعبنا أن الجهاد هو السبيل
بالعلم والإيمان يبني الصرح آساد تصول

سنحطم الطغيان رغم القيد في الأيدي يطول
لنعيد للأطفال حبا .. أجدبت منه العقول
* * *

وطني هنيئا للأولي جعلوا الحجارة ... والسهاما
تعلو على صوت البنادق .. إنهم غضب ترامى

جند السماء تراهمُ حمما قعودا . . أو قياما
هتفوا جميعا موطني .. للحب والدنيا سلاما

قانون حمورابي ينص على الإعفاء

قام الملك حمورابي بإعفاء المواطنين من الديون المستحقة عليهم للقصر وللمسؤولين رفيعي المستوى وكبار الشخصيات، بعد تسلمه مقاليد الحكم عام ١٧٩٢ ق م. حيث شطب حمورابي الديون ومثل هذه القرارات السعيدة كانت تقام لها احتفالات كبيرة حيث كان الناس يحتفلون بتكسير وتحطيم الألواح الطينية التي تم تدوين الديون عليها. وقد ورد في قانون حمورابي المرقم ٤٨: (إذا كان على شخص دين، وهبت عاصفة تسببت في تناثر الحبوب، أو كان موسم الحصاد فاشلا في ذلك العام، أو إذا لم تنبت الحبوب بسبب نقص الماء .. يتم إعفاء الشخص من دينه (المتمثل بالحبوب) ولا يدفع الإيجار المستحق عليه لذلك العام.

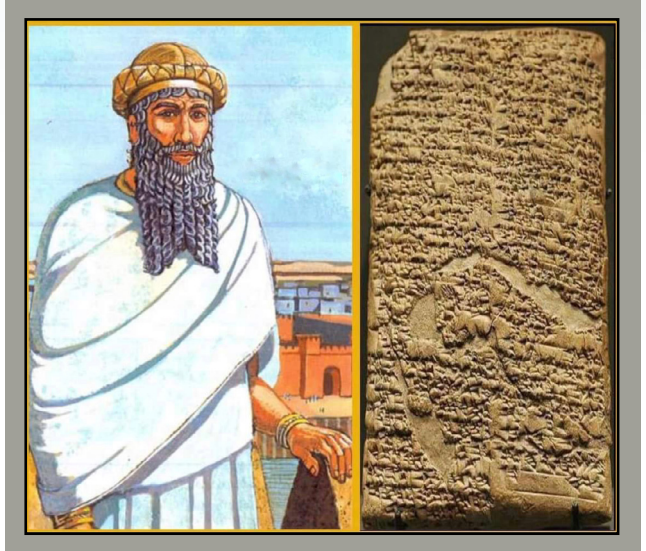

إلى ماذا يرمز تمثال أسد بابل؟

تمثال أسد بابل، وهو يقف على إنسان ويقيده بيده وقدميه، يعد تجسيد لقوة وعظمة مدينة بابل وفرض سلطتها ونفوذها على باقي الشعوب . والتمثال موجود من عهد الملك نبوخذنصر الثاني (٦٠٥ - ٥٦٢) ق م.

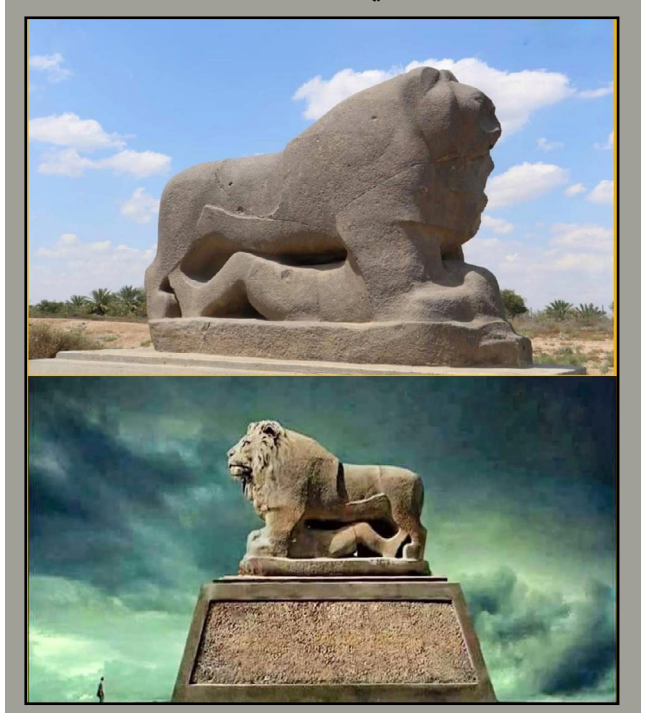

قصيدة

شوق لبغداد



الشاعر: الدكتور عبد الودود القيسي

لم يَبْقَ في أرضِ العِرَاقِ عِراقُ ... لم تَبْق إلا ثُلَّةٌ ... سُرّاقُ
هذي ديارُ الرافدين يَسودُهَا ... القاتلُ الغَدّارُ ... والأفّاقُ
في أرضنا الخائنون ... كبارُهُم ... وَهُمَ الصَّغَارُ عِصابَةٌ فُسّاقُ
مِن فاسدين تَقَيّأت أخْلَاقَهُم ... نَفْسٌ لها مِن ذَرَّةٍ أخلاقُ
أجسادُهم مثلَ البِغالِ صحيحةٌ ... والعَقْلُ فيها والفؤادُ مُعَاقُ
وَلَغَت بِكلِّ الموبقاتِ حياتُهم ... لم يبقَ فيها للحياءِ فُوَاقُ
وهم الزُّنَامى ... حَلَّلوا إفْسَادَهَم ... وَلَهم بِهِ لا بالحلالِ مَذاقُ
في كُلِّ خَيْرٍ أغبياءٌ جُهَّلٌ ... لكنّهم بالمنكراتِ حِذَاقُ
كلُّ الحرامِ مُحَلَّلٌ وَمُبَارَكٌ ... والموبَقاتُ فَضَائلٌ وَسِياقُ
حتى شهادات العلوم تَلَوَّثت ... زُورٌ طغى في صِدْقِهَا وَلِفَاقُ
فبكى اليَراعُ فما رَعَتْهُ أنامِلٌ ... وَشَكَت فِراقَ يَراعِهَا الأوراقُ
ذاك الجوى في قلبِ حُرّ مؤمِنٍ ... باللهِ رَبّاً ... لا يُطَاقُ ... غُداقُ
ألمي على «بغداد» كيف تَحَمَّلَت ... ما ليس في جُهْدِ الجِبالِ يُطَاقُ
«بَغْدَادُ» إنْ عَزَّ الصَّدَاقُ لِمَهْرِهَا ... فَدِماؤنا يوم الفِدَاءِ صَدَاقُ
«بَغْدَادُ» يا ضَادَ العروبةِ أبْشِري ... سيعود في حُبِّ الجِنَاسِ طِبَاقُ
الشوق حرقنا بغداد يا أملا ... قلوبنا لك رغم البين عشاق
فلا يُرَمِّضُنَا آبٌ بِحُرقَتِهِ ... لِشَهْرِ تمّوزَ في بغداد أشواقُ
إنّ الصَّبَاحَ قَريبٌ وهو موعُدهُم ... يَشْتَاقُنَا وَلَهُ الأحرار تشتاقُ
اللّيلُ بعد ظلامِ الظلمِ مُنْسدِلٌ ... للشمسِ رغم دُجى الباغين إشراقُ
قد بارك الله رب العرش أفئدة ... في الرافدين دليلها الميثاق
لله كان ركوعُهَا وسُجودُها ... لسواه لا ... لا تنحني الأعناقُ



الميثاق تحاور الدكتور هلال الدليمي (أكاديمي وباحث سياسي)



أحد ركائز الاحتلال الإيراني الأمريكي للعراق وعملية اختيار الأدوات قد درستها المخابرات الأمريكية بدقة؛ ولهذا كانت الأحزاب والشخصيات العميلة هي مطية الاحتلال لوصول أهداف المشروع الذي أشرت إليه آنفا وهو المشروع الانكلو أمريكي الصهيو فارسي

عندما يكون ولاء أحزاب السلطة في العراق لإيران بشكل علني وصريح وإيران لديها مشروع تدمير العراق؛ فهذا يعني أن حرص هذه الأحزاب سيكون لدعم الاقتصاد الإيراني؛ ولا يمكن التغافل عن حقيقة أن هذه الأحزاب هي من حملت السلاح وقاتلت مع الجيش الإيراني ضد الجيش والشعب العراقي؛ فهل يرجى منها أن تعمل لمصلحة العراق!

العراق كان لدية قطاع صناعي داعم لحركة البناء والتنمية قبل الاحتلال، في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيماويات، إضافة إلى شركات الصناعة النفطية والتصنيع العسكري؛ ولذلك كانت عملية تدمير القطاع الصناعي في العراق بإبعاد الكوادر الفنية والكفاءات العراقية هي أحد أهم أهداف أمريكا والصهيونية التي كانت تتقدم على تدمير القوات العسكرية.

المشاريع الوهمية هي سرقة علنية واضحة لقوت الشعب وتدمير ممنهج للعراق وانحدار بالوطن والمواطن إلى التخلف وإرغامه على القبول بإيران كحل لمعاناته مع أنها سببا رئيسا باستمرار مأساة العراقيين؛

الميثاق/ من يتحمل استمرار أزمة الكهرباء رغم توفر المال وعجز الطبقة الحاكمة على حلها؟

الدليمي/ لابد قبل الإجابة أن نحدد أولا معنى المسؤولية للدولة بما يخص الخدمات كاملة، ومن ثم الحكومة التي تدير الدولة، فالحكومة التي ترتبط بعقد مع الشعب بموجب الدستور لإدارة شؤون البلاد عليها توفير كافة الخدمات وأعمال البناء المادي والاقتصادي والتنمية الاجتماعية وفق معايير واضحة مع وجود الرقابة الشعبية المتمثلة عادة في البرلمان أو ممثلي الشعب هذا في الأنظمة التي تحترم نفسها، لكن في الحالة العراقية الأمر مختلف لأن إرادة المحتل أتت بحكومات تنفذ ما يريده المحتل أولا وأخيرا، وكان المحتل الأمريكي قد هدد عام ١٩٩٠ بإرجاع العراق إلى مائة عام.؛ ولك فإن إسقاط المعنى الحقيقي للحكومة هو أحد ركائز التدمير للعراق، ولهذا تم تصميم شكل سلطة الاحتلال باسم حكومة عراقية وهذا الاحتلال مركب متفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران التي تعتبر أحد أهم ركائز الاحتلال الأمريكي للعراق.

فقد عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها على تمكين إيران من السيطرة على العراق ومقدراته من خلال الأحزاب الموالية لإيران والتي أعطيت في مؤتمر لندن كل الدعم وقيادة تقسيم وتفتيت العراق بموجب ما خططت له أمريكا وبريطانيا، ومن هذه الأحزاب تشكل البرلمان كمعول هدم يحمي الجناة ويتقاسم مهمة التدمير المنظم للعراق؛ فالذي يتحمل مسؤولية أزمة الكهرباء بشكل مباشر هم سلطة الاحتلال والبرلمان اللذان يحظيان بحماية أمريكية إيرانية مباشرة والعميل لا يبني وطنا.

الميثاق/ لماذا تهدر ٤ ملايين دولار يوميا لما يسمى تصدير إيران الطاقة لبغداد وديالى في حين أنها تذهب لدعم الاقتصاد الإيراني؟

الدليمي/ عندما يكون ولاء أحزاب السلطة في العراق لإيران بشكل علني وصريح وإيران لديها مشروع تدمير العراق؛ فهذا يعني أن حرص هذه الأحزاب سيكون لدعم الاقتصاد الإيراني؛ ولا يمكن التغافل عن حقيقة أن هذه الأحزاب هي من حملت السلاح وقاتلت مع الجيش الإيراني ضد الجيش والشعب العراقي؛ فهل يرجى منها أن تعمل لمصلحة العراق!

الميثاق/ بماذا تفسر إلقاء الحكومة اللوم على أصحاب المولدات في أزمة الكهرباء؟

الدليمي/ هذا الأمر مثير للسخرية حقا؛ لأن أصحاب المولدات اعتاشوا على أزمة الكهرباء كجزء من منظومة الفساد المعلن والمنظم، ولكن عندما تتعمد الحكومات عدم نيتها لحل أزمة الكهرباء مدة ٢٠ عاما؛ فمن المعيب أن يتحمل أصحاب المولدات استمرار أزمة الكهرباء، كما أن الحكومة أيضا مسؤولة عن عدم توفر الوقود الخاص بالمولدات مما يضطرهم لشراء الوقود من السوق السوداء، وتكون مشاركة في عرقلة كل منافذ الحلول المؤقتة اللازمة.

الميثاق/ توصف أزمة الكهرباء بأنها أم الأزمات بالعراق من هو المستفيد؟

الدليمي/ الطاقة هي عصب الحياة للإنسان العصري، وتدخل في كل مجالات الحياة العامة والخاصة للإنسان وإبقاء حالة الشلل في منظومة الكهرباء هو مطلب رئيسي لسلطة الاحتلال التي تسمى زورا حكومة؛ لخلق حالة الفوضى الاقتصادية وتدمير كل منافذ الحياة الاقتصادية والاجتماعية وجعل المواطن العراقي يعيش في ظروف قاسية انتقاما منه ولإبقاء باب النهب مفتوحا على مصراعيه لتحقيق عدة أهداف ومنها:

١- حماية منظومة الفساد الحكومية.
٢- تسهيل دعم الاقتصاد الإيراني.
٣- إيقاف عجلة البناء الصناعي والاقتصادي والعمل على تدمير كل ما تحقق قبل الاحتلال.
٤- وتشكيل عصابات الابتزاز المتنوعة ضد المواطن العراقي.
٥- وجعل الأزمة مستمرة ومرتبطة بأهداف المحتل الإيراني والأمريكي الذي يريد أن يبقى العراق بعيدا عن التطور في جميع المجالات.

الميثاق/ كيف ترى الدور الإيراني لإبقاء أزمة الكهرباء مستمرة؟

الدليمي/ إيران لها اليد الطولى والمصلحة الكبرى في استمرار الأزمات الاقتصادية في العراق، وأزمة الكهرباء في العراق هي إحدى الأبواب المهمة لدعم اقتصاد إيران بعلم أمريكا؛ ولذلك تحرص إيران على استمرار أزمة الكهرباء من خلال عملائها في العراق، على حساب الشعب العراقي؛ ولذلك رفضت حكومة المالكي والحكومات التي بعده ربط منظومة الكهرباء مع المملكة العربية السعودية وبكلفة أقل من ثلث الكلفة مع إيران! لأن الأحزاب التي تحكم العراق هي إيرانية الولاء عراقية التمويل.

الميثاق/ في ظل تغول الفساد في منظومة الدولة هل يستطيع العراق إنتاج الكهرباء؟

الدليمي/ بلا شك لا يمكن للعراق أن يبنى بشكل صحيح في أي مجال؛ طالما منظومة الفساد هي من تدير الأمور في العراق حكومة وبرلمان وكل مرافق الدولة، ولذلك لا يمكن لمشكلة الطاقة الكهربائية في العراق أن تحل لأن الإرادة السياسية لا تريد ذلك لأبواب الفساد المتاحة من خلالها ولكي لا تنزعج إيران من ذلك وهناك اعترافات من بعض المسؤولين الكبار أن العراق أنفق أكثر من ٧٠ مليار دولار على الكهرباء خلال ال٢٠ عاما الماضية بلا جدوى وهو رقم مخيف يستوجب ثورة عارمة على هذه الحكومات وأحزابها.

الميثاق/ إذا توفرت الإرادة الوطنية بوجود الكادر الفني العراقي وابعاد ذيول إيران عن هذا الملف هل يمكن حل مشكلة الكهرباء؟

الدليمي/ مشكلة الكهرباء ليس فنية إطلاقا، وإنما سياسية مرتبطة بمشروع الاحتلال، لأن العميل ليس لديه وطنية أصلا؛ فمن ارتضى أن يكون أداة لاحتلال العراق، لا يمكن أن يساهم في بناء العراق، من يتسلطون على رقابنا اليوم تم اختيارهم بدقة ليكونوا أدوات هدم وتدمير العراق، وقد نجحوا في ذلك، فإذن هم لا يملكون الإرادة الوطنية لأنهم أدوات المحتل ويطلق عليهم وصف العملاء والخونة.

الميثاق/ في عدوان أمريكا على العراق عام ١٩٩١ دمرت أمريكا شبكات الطاقة في العراق واستطاع الكادر الفني العراقي رغم الحصار أن يعيد الكهرباء بفترة قياسية أذهلت العالم؟

الدليمي/ كما ذكت أنفا الإرادة الوطنية هي المحرك الأساس في عملية إعادة الإعمار، مع وجود الكادر الهندسي المتمكن وتظافر الجهد الوطني استطاع العراق أن يعيد الكهرباء بزمن قياسي؛ تسابق المخلصون لإعمار العراق فأبدعوا، رغم ظروف الحصار الجائر، وكذلك المصافي بجهد عراقي وطني مخلص، فضلا عن إعمار الجسور والمعامل والمصانع التي أوغلت أمريكا وعملاؤها بتدميرها؛ فبحسب تقديرات الولايات المتحدة أنها دمرت أكثر من ٩٦٪ من منظومة الكهرباء ومصافي النفط.

الميثاق/ هناك معلومات متداولة كشفت عن هدر ٨٠ مليار دور منذ الاحتلال وحتى الآن لقطاع الكهرباء من دون أمل، كيف تعلق؟

الدليمي/ عملية إعادة بناء منظومة الطاقة الكهربائية في العراق تشمل عدة مراحل وهي:

١. تقييم محطات الطاقة الكهربائية الحالية وكم مجموع الطاقة المتاحة التي توفرها هذه المحطات Gigawatts قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.
٢. معرفة الحاجة الفعلية من الطاقة بحسب عدد السكان وحاجة المصانع والمؤسسات في العراق.
٣. ماهي السعة الإجمالية للطاقة الكهربائية مع الاحتياط للتوسعات المستقبلية بحسب خطة الدولة للتنمية والمشاريع التنموية المدروسة بشكل جيد.
٤. معرفة الفرق ما بين المتوفر والمطلوب من القدرة الكهربائية محسوبة على أساس ما ورد أعلاه.
٥. بناء محطات طاقة كهربائية جديدة تعتمد النفط كوقود، كون العراق بلد مصدر للنفط، فالمنطق الفني والاقتصادي يفرض على أي بلد استغلال موارده الطبيعية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وبما أن العراق بلد منتج ومصدر للنفط فجميع محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق كانت تعمل على النفط وبالذات على النفط الثقيل Heavy Fuel Oil الذي يستخرج من مصافي النفط العراقي، وهو منتج ذات لزوجه عالية وكلفة مناقلته لأغراض التصدير عالية ولهذا يستخدم كوقود في محطات توليد الطاقة كوقود متوفر ورخيص الثمن، وهذا الأمر هو المفاجئ للمواطن العراقي وللمختصين في هذا المجال؛ حيث عمدت الحكومات التي سلطها الاحتلال على اعتماد الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية وحصرا الغاز الإيراني، ليكون مصدر رئيس لدعم اقتصاد إيران على حساب مأساة الشعب العراقي، وأيضا هو باب من أبواب الفساد فضلا عن كون الامر متفقا عليه أمريكيا وإيرانيا وتنفذه حكومة الاحتلال.

والسؤال الأهم لماذا نترك النفط الذي نملكه ومتوفر لدينا ويستوردون وقودا لا نملكه بالكميات الكافية ألا وهو الغاز!؟ ولماذا يجعلون كل المحطات الكهربائية تعتمد على الغاز الإيراني؟ الجواب هو لرهن مستقبل العراق وازدهاره بيد إيران التي هي تسعى بكل الوسائل لتدمير العراق وتخلفه.

٦. ولكي نضع الأرقام تتحدث عن حجم الفساد في ملف الكهرباء وسرقة وتهريب الأموال لدعم الاقتصاد الإيراني؛ فإن المعلومات المتوفرة لدينا هي أن منظومة الكهرباء العراقية بكافة محطاتها التي تم إعمارها عام ١٩٩١ والتي لم تتعرض للتدمير في عام ٢٠٠٣ بعد الغزو الأمريكي كان إنتاجها يتراوح بين ٥٠٠٠ -٩٠٠٠ جيجا واط.

- والحاجة الفعلية للعراق للطاقة الكهربائية تقدر بحدود ٣٦,٠٠٠-٤٢,٠٠٠ جيجا واط.
- الطاقة الكهربائية المنتجة حاليا في العراق بحسب تصريحات وزارة الكهرباء العراقية هي ٢١,٠٠٠ جيجا واط فقط.. أي إن جميع المحطات الغازية التي أضيفت للعراق بعد الاحتلال تعطي قدرة كهربائية مقدرها ١٤,٠٠٠ جيجا واط.
- وماهي كلفة إنتاج الجيجا واط الواحدة؟
- لدينا عرض سعر من شركة ورسلا الفنلندية وهو تحت اليد لمشروع كان من المفترض أن يجهز لصالح وزارة الصناعة والمعادن العراقية عام ٢٠١٢ يبن أن سعر الميكاواط ككلفة تجهيز المحطة هو ٦٩٠ يورو أي إن الجيجا واط سيكون ٦٩٠,٠٠٠ يورو وهو ما يعادل ٧٥٩,٠٠٠ دولار أمريكي Capital Cost يضاف إليها كلفة التشغيل بحدود ٣٠٪ Running Cost لتكون كلفة الجيجا واط هي ٩٨٦,٧٠٠ دولار كاملة، أي كلفة كل جيجا واط تكون بحدود المليون دولار، وعلى هذا الأساس فإن كلفة المضاف من الوحدات التشغيلية للكهرباء للمحطات الكهربائية في العراق ستكون في أحسن حالها١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربعة عشر مليار دولار ولو ضاعفنا هذ الرقم لاحتساب الرواتب والمصارف الإدارية ليكون ٢٨ مليار دولار كحد أعلى وبتقدير عالي، سنجد وبوضوح أن الكهرباء هي تمثل مغارة علي بابا للأحزاب ولإيران ويجب أن لا تحل بل تبقى على هذا الحال لكي يبقى الباب مفتوحا على مصراعية بدون رقيب لدعم الأحزاب الإيرانية والولاء ودعم اقتصاد إيران وبحماية المحتل الأمريكي.

الميثاق/ كيف تنظر لمحاولات إبقاء البنى التحتية معطلة ولم تمتد لها يد الإصلاح ومن يقف وراء ذلك؟

الدليمي/ تدمير البنى التحتية هدف المحتل وعملاء المحتل الذين أتى بهم، وعليه فإن البناء يحتاج إلى إخلاص للوطن وللمواطن وأن يكون الانتماء للعراق حقيقي ولا ينافسه أي انتماء آخر، للإجابة على هذا السؤال سيكون بسؤال ألا وهو هل من أتى بهم المحتل الأمريكي الإيراني والذين حملوا السلاح مع الجيش الإيراني وقاتلوا ضد أهلهم وبلدهم الذي يدعون زورا أنهم منه؛ ترى هل يمتلكون روح الانتماء الحقيقي للعراق؟ الجواب كلا، وعليه فلا يمكن لمن جاء ليهدم أن يبني أو يسمح بالبناء.

الميثاق/ حولت إيران عبر ذيولها العراق إلى حديقة خلفية لها لدعم اقتصادها وتفادي العقوبات ودعم الميليشيات بماذا ترد؟

الدليمي/ الواقع يقول: أمريكا استخدمت إيران وأحزابها وميليشياتها لمكافئة إيران على حجم التدمير الذي تريده أمريكا للعراق ابتداء من مؤتمر لندن وما تبعه من تنفيذ للمشروع الطائفي في العراق بدعم أمريكي لميليشيات إيران في العراق وتأسيس قوة عسكرية داخل العراق بإدارة الحرس الثوري الإيراني، هذا فضلا عن تدخل إيران وميليشياتها في سوريا وبشكل علني وبتمويل عراقي وهذا يؤكد وجود تنسيق انكلو أمريكي صهيوفارسي في قلب العالم العربي والإسلامي، وكان اختيار العراق ليكون نقطة الانطلاق كما هو واضح. أما موضوع العقوبات الإيرانية فهو موضوع توزيع نفوذ ودعاية إعلامية مضللة لا أكثر.

الميثاق/ كيف ترى انعكاس المشاريع الوهمية على اقتصاد العراق وحاجة العراقيين للبناء والرخاء؟

الدليمي/ المشاريع الوهمية هي سرقة علنية واضحة لقوت الشعب وتدمير ممنهج للعراق وانحدار بالوطن والمواطن إلى التخلف وإرغامه على القبول بإيران كحل لمعاناته مع أنها سببا رئيسا باستمرار مأساة العراقيين؛ ولذلك فإن البناء والرخاء يتطلب الاخلاص بالانتماء للعراق وبناء منظومة خدمات تحقق للمواطن الرفاهية اللازمة، وتحقق فرص عمل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا.

الميثاق/ بماذا تفسر كشف السلطات الحكومية الحالية عن أن المنجز في مشاريع المحافظات ٥٪؟

الدليمي/ السرقة المنشودة قد تحققت فعلا بنهب وسلب ٩٥٪ من مخصصات هذه المشاريع، وأن السلطة الحاكمة قد حققت الهدف التي استعملت لأجله.

الميثاق/ هل تعتقد أن استفحال التنمر الطائفي وهدر المال العام وعسكرة المجتمع هو مخطط ومشروع لتدمير العراق لصالح المشروع الإيراني؟

الدليمي/ هذا هو أحد ركائز الاحتلال الإيراني الأمريكي للعراق وعملية اختيار الأدوات قد درستها المخابرات الأمريكية بدقة؛ ولهذا كانت الأحزاب والشخصيات العميلة هي مطية الاحتلال لوصول أهداف المشروع الذي أشرت إليه آنفا وهو المشروع الانكلو أمريكي الصهيو فارسي.

الميثاق/ من المسؤول عن تدمير المصانع العراقية؟

الدليمي/ الاحتلالان الأمريكي والإيراني ومن شارك الاحتلالين وكان أداة طيعة بيدهما وحريص على تدمير العراق بشكل علني؛ أدوات الاحتلال هم كل الأحزاب والشخصيات التي سلطها المحتل الأمريكي الإيراني على العراق وتكفل بحمايتها دوليا ومحليا وبشكل علني.

الميثاق/ ما هو العدد التقريبي للمصانع العراقية وكم ستوفر من وظائف بعيدة عن الميزانية العراقية؟

الدليمي/ ليست لدي إحصائية عددية للمصانع والشركات العراقية العاملة في القطاع الصناعي والنفطي والزراعي، ولكنها كانت قبل الاحتلال بالمئات من الشركات والمؤسسة والمصانع، وكان النصيب الأكبر منها التدمير المعنوي والمادي بإيقاف عملها الفعلي باستبعاد الكفاءات العاملة فيها وسيطرة أفرد الأحزاب عليها وهو الأكثر تدميرا وأهم أسس التخريب بعيد المدى.

الميثاق/ بماذا كانت تمتاز الصناعات في العراق؟

الدليمي/ العراق كان لدية قطاع صناعي داعم لحركة البناء والتنمية قبل الاحتلال، في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيماويات، إضافة إلى شركات الصناعة النفطية والتصنيع العسكري؛ ولذلك كانت عملية تدمير القطاع الصناعي في العراق بإبعاد الكوادر الفنية والكفاءات العراقية هي أحد أهم أهداف أمريكا والصهيونية التي كانت تتقدم على تدمير القوات العسكرية.

الميثاق/ كيف تقيم مشاريع البنى التحتية في العراق؟

الدليمي/ حاليا لا يوجد مشاريع بنى تحتية في العراق على الإطلاق.. المشروع الأساس هو البناء الطائفي وتقسيم الشعب العراقي عموديا وأفقيا.

الميثاق/ هل العراق بحاجة إلى شركة المهندس التابعة لميليشيات الحشد؟

الدليمي/ هذه الشركة هي غطاء للنهب والسيطرة على مقدرات العراق وتسليمه بيد الميليشيات الولائية وتركيز بناء السرقة المنظمة في العراق. الحشد يزعمون أنه تابع لوزارة الدفاع أو بأمرة القائد العام للقوات المسلحة فيا ترى ما حاجة الحشد إلى تأسيس شركة المهندس؟ ولماذا لم تؤسس شركات أخرى للقطاعات العسكرية الرسمية؟ الحشد أسس لتحقيق أهداف إيرانية صرفه وتحقيق مشروع التوسع الصفوي في الشرق الأوسط.



سياسة الأرض المحروقة:

الاقتصاد السياسي للاستعمار الإيراني



بقلم | د. صباح الناصري
(أستاذ الاقتصاد السياسي)

سياسة الأرض المحروقة (السياسة في السياق العسكري التي تهدف إلى تدمير أي شيء قد يكون مفيدًا للعدو في دفاعاته أو في تقدمه، هذا بالضبط ما فعلته أمريكا في حربها ضد العراق في ١٩٩١، في فرضها حصارا همجيا قاتلا إلى ٢٠٠٣، وتدميرها للبنى التحتية بعد الاحتلال) لها في سياق كولونيالي معنى آخر: حرق البنية التحتية الاقتصادية للبلد، ورهنه باقتصاد المستعمر الأم لاستخدامه كمصدر للمواد الأولية وسوق استهلاكي لبضائع المستعمر. هذا ما تفعله إيران في العراق (وسوريا ولبنان واليمن) من ٢٠٠٣ وإلى اليوم: الاقتصاد السياسي للأرض المحروقة.

كيف نفهم هذه المنظومة الاستعمارية وما هي أهدافها بعيدًا عن المكاسب الآنية والمرحلية؟

الوسائل والآليات والجماعات التي من خلالها تتحكم إيران بالاقتصاد العراقي وثرواته وأمواله معروفة ومكشوفة للجميع بحيث تنتفي الحاجة لذكرها هنا. ما يهمنا هي البنية والإطار العام للهيمنة الإيرانية.

نظريات «تأثير الهيمنة» و«أقطاب النمو» موضع اهتمام هنا. إحدى الافتراضات الرئيسة لنظرية تأثير الهيمنة هي العلاقة اللامتكافئة بين دولة متقدمة نسبيا أو كليا في المجال الاقتصادي، ما يؤدي بدوره إلى تأثيرات غير متكافئة على البلدان التي تهيمن عليها تلك الدولة.

يتردد صدى هذا المزيج من المساحة الاقتصادية وتأثير الهيمنة في العنصر النظري الثاني فيما يسمى باستقطاب الفضاء الاقتصادي أو تشكل أقطاب النمو: قطب ينمو والآخر يضمحل. وعليه، فإن الفضاء الاقتصادي ليس مستقطبًا فحسب، ولكنه يتطابق بالضرورة مع الفضاء السياسي والايديولوجي.

في هذا السياق، تتميز «الأمة الاقتصادية» (الدولة المهيمنة) باتساق نسبي لهياكلها الاقتصادية، أي إنها تمثل مساحة منظمة مؤسساتيا، وهي عمومًا اقتصاد مهيمن، بينما يتسم الاقتصاد المهيمن عليه بالهشاشة أو الافتقار إلى الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية، وبالتالي فهو غير قادر على ضمان نموه الاقتصادي أو تحصين اقتصاده من تدخلات خارجية.

تبعا، يتميز «تكامل» الاقتصادات الخاضعة للسيطرة في الفضاء الاقتصادي للاقتصاد المهيمن بأنه عملية تمكن الاقتصاد المهيمن من الحفاظ على معدل التراكم والسماح بإعادة الإنتاج الموسعة لاقتصاده على حساب الاقتصاد المهيمن عليه.

تشكل المساحات الاقتصادية وعملية التراكم للاقتصاد المهيمن جزءًا لا يتجزأ من النظام الإنتاجي للدولة المهيمنة. هذا يعني، إمكانية الاقتصاد المهيمن من إزاحة وتحويل أجزاء من تكلفة معالجة تناقضاته الداخلية إلى الاقتصادات المهيمن عليها.

الحد الداخلي/الخارجي يتم تفكيكه نسبيًا من خلال علاقة الهيمنة التي تؤدي إلى استيعاب أزمات الاقتصاد المهيمن على حساب الاقتصادات المهيمن عليها. الاستقرار أو حالات الأزمات في قلب الدولة المهيمنة لها تأثيرات مباشرة على الاقتصادات المهيمن عليها.

وبالمثل، يمكن للممارسات الأيديولوجية، التي تدخل هنا بشكل مباشر في عملية الإنتاج والتصدير والاستهلاك، أن تشكل من خلال مشروع الهيمنة عقيدة دولة.

الشرط الأساسي لهكذا مشروع هيمنة هو الاستقلال عن واقصاء الطبقات الشعبية من تنظيم العلاقات الاقتصادية.

أخيرًا، يمكن للموقع الجغرافي الاستراتيجي أن يحدد إمكانية وشكل وفرص النجاح أو الفشل لاستراتيجية مهيمنة معينة. إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي هو بالتالي ميزة إضافية في مشاريع الهيمنة والتخلف.

لو نظرنا الآن إلى سياسات إيران المالية والتجارية والصناعية والزراعية والمائية والعسكرية والطائفية في العراق في العقدين الماضيين سنجد كل عناصر مشروع هيمنة الاقتصاد الإيراني على اقتصادات العراق وسوريا ولبنان واليمن الخ. إضافة لذلك، يسعى الاقتصاد الإيراني إلى التوسع في الخليج العربي من خلال الاقتصادات المهيمن عليها، أي يستخدم هذه الاقتصادات كحلقات سلسلة تربطه في اقتصادات الخليج.

إذن، ليس في مصلحة الاقتصاد الإيراني المهيمن أن تتجرأ أي من الاقتصادات المهيمن عليها على الانفصال، ولو نسبي عن الاقتصاد الإيراني، لأن هذا يعني ليس فقط الحد من مشروع الهيمنة، وإنما انهيار للاقتصاد الإيراني. إيران لا تتردد عن حرق وتدمير الصناعة والزراعة في العراق واستنزاف الموارد الطبيعية والمالية من أجل الحفاظ على تبادل تجاري من طرف واحد: إيران تنتج والعراق يستهلك منتجاتها الرخيصة والفاقدة للصلاحية.

إذن سياسة الأرض المحروقة لإيران ستستمر طالما تهيمن ليس فقط على الفضاء الاقتصادي العراقي، وإنما السياسي، الإطار الميليشياوي، والايديولوجي، التشيع الفارسي بدعم مرجعية السيستاني، والعسكري الأمني، الحشد والفصائل.

تطور ونمو واستقلال العراق يشترط تحطيم هذه البنية الإيرانية، المدعومة أمريكيا والمتسامح معها خليجيا.

«إن خسارة الاستقلال تجر على أمة من الأمم استحالة التدخل في سير الزمن وتقرير أحداثه بحسب مشيئتها. طالما لم تخرج من هذه الوضعية فلن تكون هي التي ستتصرف بزمنها ولا بذاتها، بل ستكون الدولة الأجنبية السيدة على مصائرها، لن يكون لها اعتبار من تلك اللحظة» (فيشته).



حكومة أموال وأرقام وشعبٌ زادهُ الظلم والظلام

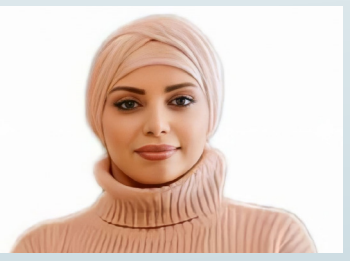

بقلم : ثائرة أكرم العكيدي
كاتبة وباحثة

فالفساد في قطاع الطاقة متشابك للغاية، لأن نقص تجهيز الطاقة يحقق أرباحا هائلة لمزودي الطاقة المحليين، ويحقق أرباحا كبيرة لإيران، التي يشتري منها العراق الطاقة الكهربائية والغاز بأموال ضخمة.

وواحدة من أكثر الشكوك التي تدار حول ملف الكهرباء حدثت السنة الماضية حين تم استهداف أبراج الطاقة وخطوطها من ميليشيات وجماعية مسلحة مرتبطة بإيران، منها خدمة للمصالح الإيرانية وأخرى لتتكسب من خلال تكرار ما تسمى مشاريع استثمارية.

يعتبر العراق ثاني أكبر دولة تحرق أكبر كميات الغاز في العالم بعد روسيا، فيما يسعى إلى توفير ٢٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا يتم توليدها من حقول النفط الرئيسية. وتشعل مصافي النفط العراقية نحو ١٧ مليار متر مكعب سنويا من الغاز. الفساد الذي تعاقبته الحكومات يمنع العراق من استغلال الكميات الهائلة التي يحرقها من الغاز الطبيعي كل يوم، فيما يشتري الغاز من دول أخرى مثل إيران التي استغلت ذلك لمصالحها الاقتصادية والسياسية .

وإزاء ذلك، سيكون من السهل تحميل الفساد المستشري في البلاد، مسؤولية أزمة الكهرباء في العراق، كما أن المواطن مازال بانتظار إجابة مقنعة عن السبب وراء أزمة الكهرباء، فالأمر يشبه العاصفة الكبيرة إذ أنه لا يتعلق بمشكلة تقنية فحسب بل هناك أسباب سياسية واقتصادية ومؤامرات تحاك من قبل هذه الزمر الفاسدة

مشكلة الكهرباء في العراق لن تحل ما لم تكن نية حقيقة من المتحكمين بالمشهد العراقي وتطوير إنتاج الطاقة المحلي بإنشاء محطات توليد جديدة، واستثمار الغاز العراقي المهدور، ولن تحل ما دامت سياسة استيراد الكهرباء من إيران هو الخيار الوحيد أمام العراقيين الذين أصبحوا كما يقول أبو المثل (كل من لحم ثورك).

ولكن النظام السياسي في العراق لا يعي ما هي واجباته تجاه شعبه وإنما هو نظام يحقق مشاريع دول الاحتلال أمريكا وإيران، فانعدام الأمن وسلب الحياة الكريمة من المواطن، وتدمير البنى التحتية للبلاد كلها دلائل واضحة على عدم وجود دولة ذات سيادة واستقلال في العراق، لأن أول عمل للدولة هو أمن شعبها واستقراره، وحين تفقد الدولة السيطرة على الأمن وتحقيق السلام والاستقرار لشعبها، والسيطرة المطلقة على أذرعها الأمنية والعسكرية، فهذا يعني أنها ساقطة في الهاوية ، ولن تستطيع أن تقدم شيئا يذكر لأنها فاقدة لقدرتها على توفير الحاجات المعيشية لشعبها، وتطوير بناه التحتية.

ولكن لا ينقطع الأمل فالشعب يؤمن بأنه سياتي يوم وتندحر ثعابين الفساد التي قادت العراق إلى الهاوية، ولابد أن يأتي يوم يخرج هذا البلد من حالة العبث والفوضى السياسية التي يعاني منها منذ أكثر ٢٠ عاما.

يمر ذكر الفساد المستشري في دوائر ومؤسسات الدولة في العراق يوميا في الأخبار وحديث الناس، فمنذ الاحتلال الأميركي للبلاد ٢٠٠٣ تدعي الحكومات المتعاقبة معالجة الفساد ومنها معالجة مشكلة الطاقة الكهربائية عبر مشاريع تشييد محطات إنتاج جديدة في مناطق مختلفة سنويا، وتعلن بين الحين والآخر إجراءات لحل المشكلة ولكن المواطن العراقي متأكد من كذب المسؤولين وحكوماتهم.

ولكن رغم ذلك يصر المسؤولون في كل سنة بأن المشكلة ستحل نهائيا، وعندما يحل فصل الصيف تتأكد الأكاذيب مما يزيد من غضب الشارع العراقي، ودائما ما تكون أصابع خفية تتحكم بحياة العراقيين مع كل صيف تفوق فيه درجات الحرارة ال ٥٠درجة مئوية حتى أصبحت أزمة الكهرباء معضلة العراقيين وأحد أسباب معاناتهم المستمرة والمسؤولية برمتها تقع على الحكومات، التي منذ ٢٠ عاما لم تستطع حل المشكلة على الرغم من إنفاق ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار على الطاقة الكهربائية، العراق بحسب التقارير الدولية ، ولكن من دون جدوى، بسبب الفساد الذي كان عقبة كبيرة أمام حل هذه. فأصبحت هي أحد القطاعات المستنزفة لميزانية العراق سنوياً، في وقت تقدر الحاجة الفعلية للعراق من الكهرباء بنحو ٣٠ ألف ميغاواط.

بين الحين والآخر تظهر على الإعلام التناحرات والتجاذبات المخزية بين أعضاء في البرلمان وكشف المستور عن صفقات وملفات فساد كبيرة متعلقة بملف الكهرباء، ولكن إلى يومنا هذا لا توجد استراتيجية حقيقية وجادة للإصلاح واجتثاث الفساد، حتى بات هذا السرطان الخبيث يجري في عروق الجميع في بلاد الرافدين، ما يجعل اجتثاثه يعني اجتثاث دولة كاملة، وإعادة بناء شعب كامل بمؤسسات مدنية رشيدة بعيدة عن التأثير الحزبي والمحسوبية العشائرية والطائفية التي غاصت بوحل الفساد وبأساليب مكشوفة ومتنوعة.

من الناحية الاقتصادية، فإن المبالغ المصروفة على الكهرباء ليست وحدها الخسارة الكبيرة التي يتحملها العراق بسبب نقص إنتاج الطاقة، لأنه يخسر سنوياً نحو ٤٠ مليار دولار من حجم الأموال الكبيرة التي يصرفها العراقيون على شراء الطاقة، والخسائر في قطاعات الصناعة والزراعة والمشكلات الصحية التي يسببها الانقطاع المستمر للتيار.

وهناك تقارير تشير إلى وجود ٤,٥ مليون مولد كهرباء كبير الحجم في العراق تعمل بالديزل.

وبحسب مختصون اقتصاديون العراقيون يصرفون مليار دولار شهريا لشراء الطاقة، باحتساب أن هناك ١٠ ملايين منزل في العراق يصرف كل منها ١٠٠ دولار فقط شهريا»، مشيرا إلى أن هذه أرقام متحفظة وأن المبلغ قد يكون أكبر.

هذا المبلغ يكفي لتوليد ونقل ١٠٠٠ ميغاواط، أي أن ما يصرف على المولدات في سنتين كاف لحل مشكلة الكهرباء في البلاد حتى لو تغاضينا عن الهدر الحكومي الكبير في أموال المشاريع

توافق أمريكي - إقليمي لجعل العراق بلا سيادة



بقلم : د. يحيى السنبل
(عضو الميثاق الوطني العراقي)

لقد أضحى بشكل جلي لكل مراقب للمشهد السياسي العراقي منذ بدء الاحتلال الأمريكي وتحالفه الدولي أن عملية التدمير الممنهج لمؤسسات الدولة العراقية وبناها التحتية يراد منها نقض كل أشكال الاستقلال السياسي والاقتصادي وجعل العراق نهبا للدول التي شاركت باحتلاله وتحجيم أي دور لقطاعاته إلا بموافقات إقليمية ودولية لهدر موارده وثرواته ولم يعد العراق كأي بلد آخر من حيث اتخاذ أي قرار اقتصادي لتحصين ثرواته واستغلالها لصالح شعبه

وأصبح التدخل الخارجي لدول شتى في شؤونه واضحة على كل المستويات مما عطل عجلة البناء والإعمار للمؤسسات الحيوية والضرورية للمجتمع

مما أثر في الواقع التربوي والتعليمي والصحي الذي يعتمد على بنى تحتية متهالكة قد مر على بنائها أكثر من أربعة أو خمسة عقود فيما تغض الطرف الحكومات المتعاقبة في ظل الاحتلال دون تقديم أي خطط أو برامج للنهوض بها والسماح لشركات لها ارتباطات خارجية بفتح مؤسسات جامعية ومشافي أهلية لتثقل كاهل المواطن العراقي

أضف إلى ذلك إلى تعطيل متعمد لكل المشاريع الصناعية سواءً الكبرى أو المتوسطة لفتح السوق العراقية أمام الصناعات لدول أخرى مجاورة وغير مجاورة وفق مخطط مرسوم لجعل العراق سوقا لبيع مواد الدول الأخرى على حساب إمكانياته المادية ولن يسلم قطاع الزراعة من الإهمال فبعد أن كان العراق مكتفيا بكثير من المنتجات الزراعية أضحى اليوم بلا أي مشاريع تذكر حتى إن موسم الحصاد الحنطة والشعير والذي يعتمد على الأمطار فهذه الحقول تتعرض للحرائق بشكل متعمد من أجل أن يضطر العراق لاستيراد الحنطة والشعير من الدول التي استغلت وضع العراق تحت الاحتلال وعملت بكل إمكانياتها لاستمرار هذا الوضع خدمة لمصالحها في الوقت التي يتعرض فيه العراق إلى قطع مياه الأنهار الداخلة عليه من الدول المجاورة وخاصة إيران التي قطعت كل الروافد باتجاه الأراضي العراقية بشكل كامل

إن جعل العراق بهذا الوضع المأساوي بلا صناعة ولا زراعة ولا مؤسسات خدمية هي ضمن أجندة متفق عليها بين قوى الاحتلال وعناصر الخيانة فيما يسمى العملية السياسية المقيتة لكي يصل المواطن العراقي الى حالة اليأس ليطالب بأن يسمح بتصرف كل دولة وفق منهجها لاستغلال القطاع الذي اتفقت على ارتهانه لصالحها مع قوى ودول الاحتلال

لذلك يسمع المواطن بشكل يومي مطالبات تلك الدول تحت مسمى الاستثمار باستغلال الأرض والثروات العراقية على حساب المواطن العراقي دون أن يرى بصيصا في تغيير الوضع بما يحصن ثروات البلاد واستغلالها لصالح نهضته وإعماره

ولو تكلمنا عن أي قطاع من القطاعات لاحتاج أكثر من مجلد مما جرى عليه من تخريب وتدمير واستهداف وعدم السماح بإعادة تأهيله؛ مما تسبب بارتفاع البطالة اكثر من ٤٣٪

ومهد لجيل من الأميين يصل تعداده إلى ثلث الشعب بسبب تكاليف الدراسة الباهظة ووقوع ما لا يقل عن ٤٠٪ تحت خط الفقر بالرغم من ميزانيات انفجارية ولكنها ضمن أبواب النهب والفساد وتقديم مصالح شركات استعمارية ودول تقتات على دماء العراقيين وتنهب بمقدراتهم

لقد أصبح العراق من الدول الفاشلة والمتأخرة في كل الميادين، فقطاع النقل ناله التخريب والإهمال

ومطار بغداد الدولي الذي كان يعد من المطارات الرائدة والمتطورة على المستوى الدولي أصبح مهملا لا يرقى إلى مطارات الدول المتخلفة التي تعتاش على المساعدات الدولية، وحتى خطوط الطيران فوق العراق تم بيعها لدول أخرى ثم عاد العراق ليشتريها بأسعار مضاعفة في وقت تسمع بالإعلام الاستهلاكي لحكومات تحت الاحتلال الأمريكي والإيراني إنها عملت على فتح مطارات بمحافظات أخرى دون أن تقوم بإعادة تأهيل وصيانة وتطوير لمطار العاصمة الدولي، فضلا عن تهالك طائرات الخطوط الجوية العراقية التي أصبحت من الخردة دون القيام بتجديد أسطولها بطائرات حديثة. وإذا تم شراء طائرة فسترى أن سعرها سبعة أضعاف سعرها الحقيقي مما جعل هذا القطاع عاجزا بشكل كامل عن التحديث ومواكبة الشركات والمطارات في الدول الإقليمية والدولية

فضلا عن تهالك الطرق والجسور وتدميرها ولولا حاجة قوات الاحتلال لاستخدامها ما أعادت صيانتها أو بنائها، ويتم ذلك بأسعار مضاعفة خلافا لأسعار السوق الدولية والمحلية بغية تدمير وتبذير الثروة العراقية.

أما قطاع الكهرباء: فقد تأكد للعراقيين تهديد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بإعادة العراق إلى العصور الوسطى، فرغم كل التخصيصات المليارية وتوفر الغاز العراقي لتشغيل محطات الكهرباء وما قدمته الشركات العالمية وخاصة شركة سيمنز الألمانية بشمول كل العراق بالكهرباء فإن العراق لايزال يشتري الغاز بأسعار مضاعفة من إيران وهناك اتفاقيات لشراء الكهرباء من دول أخرى بعد ربط المنظومة الكهربائية العراقية بهذه الدول وهناك دول منذ عام ٢٠٠٣ استلمت ما يقارب من عشرة مليارات لتصدير كهرباء للعراق وقد استلمت المبلغ مقدما دون أن يكون هناك ربط مع هذه الدولة ويتحمل مسؤولية هدر المال العراقي دولة الاحتلال الأمريكي التي جعلت منه نهبا للدول الطامعة بلا حسيب أو رقيب وفي ظل مجلس نهب يسمى بمجلس النواب لا يحظى بأية شرعية وحكومات تولد عنه وفق محاصصة مقيتة لشرعنة السرقة والنهب والفساد .

فأصبح يقينا أن هناك إرادة أمريكية بتوافق مع دول إقليمية مجاورة للعراق بعدم السماح للعراق بإعادة بناء مؤسساته واستغلال موارده لصالح مواطنيه وأن هذه الدول تقتات على دماء العراقيين وتمتص المليارات من موازنات العراق السنوية.

إن العراق لا يمكن أن يسير في طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي في ظل منظومة سياسية خيانية عميلة لا يهمها العراق وشعبه بقدر أهمية مصالحها الشخصية وأن الأطراف التي عملت على تدمير العراق ومؤسساته وقطاعاته لابد من يوم لدفع الحساب ولن يسقط حق الشعب العراقي بتقادم الأيام.



السياسة النقدية

ومعدل النمو الاقتصادي



د. د. طارق الأنصاري
(أكاديمي ومستشار اقتصادي)

تتمثل العلاقة بين السياسة النقدية ومعدل النمو لدى صناع السياسات الاقتصادية بفعالية أداء السياسة النقدية وكيفية معالجة التقلبات الاقتصادية في الركود والانتعاش عند قيام البنك المركزي بإظهار المؤشرات الكمية للسياسة النقدية وأثرها على سعر الفائدة والائتمان المحلي وأسعار الأصول؛ حيث يتبين أثر ذلك من مرحلةً إلى أخرى بحسب درجة الإبطاء من حيث معدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يكون متغير لقياس الدورة الاقتصادية وينعكس على مستويات الدخل والعمالة والإنتاج الصناعي ودائماً عندما يكون الركود الاقتصادي تصاحبه أزمة اقتصادية وتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض القدرة الشرائية ومعالجة ذلك يجب تقديم سياسات نقدية تحفيزيه لدعم الطلب المحلي وتشجيع المصارف على تمويل القطاعات الصناعية الخاصة والزراعية والاعتماد على الأنمذجة القياسية على السياسات ومتغيرات سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي ولأهمية السياسة النقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي عندما يصاحب ذلك الصدمات النفطية في تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية ويجب اتباع سياسة نقدية توسعيه للوقوف أمام هذا الركود وأن تكون متغيرات السياسة النقدية في معدل نمو عرض النقد وأسعار الفائدة والائتمان وإجراء قياس لعمق الركود وبهذا الوصف فإن حاله الركود



الاقتصادي تتراجع مع وتيرة النمو التي يصحبها تخفيض سعر الفائدة لدعم النشاط الاقتصادي مع تقييم الأثر الاقتصادي على مستويات الدين العام المرتفع.

وبسبب الإجراءات الانعكاسية السلبية في سياستنا النقدية والمالية التي أدت إلى رفع سعر الصرف دون إيجاد البيئة الاقتصادية الملائمة لهذا الإجراء الذي أثر واستهدف الشرائح الاجتماعية الهشة والضعيفة والمتوسطة...

وبضوء ما تم عرضه على أصحاب وصناع القرار اتخاذ الإجراءات:-

١- استشراف ملامح الدور المستقبلي للبنك المركزي

٢- اتخاذ الأهمية القصوى للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لدعم النمو المالي

٣- تعزيز التعاون متعدد الأطراف مع الجهات ذات العلاقة بخبراء في تفسير وتحليل البيانات

٤- دعم سياسة الطلب الكلي في الاقتصاد والتحفيز المالي وإصلاح الميزانية العمومية

جولة التراخيص السادسة

وأثرها في إحياء غرب العراقي

بقلم : د. نزار رافع
باحث اقتصادي

أعلن في وزارة النفط في العراق عن إطلاق جولة تراخيص لاستكشاف النفط والغاز في (١١) رقعة جغرافية في عدة محافظات أغلبها في غرب البلاد.

وتأتي هذه الخطوة لاستثمار الثروة الهيدروكربونية في العراق والتي تخص محطات توليد الكهرباء وصناعة البتروكيمياويات والأسمدة الزراعية وغيرها.

وأخير تنبه قادة البلد إلى ضرورة استثمار الغاز العراقي والدخول للسوق العالمية لبيع الغاز خاصة مع ازدياد الحاجة إلى هذه السلعة ومميزاتها قياسا إلى النفط في مجالات عدة فيما يخص أقل ضرره البسيط في البيئة وأكثر سعرا من النفط وأسهل في عمليات الاستخراج والنقل والبيع.

ويأتي التركيز على غرب البلاد وذلك لوجود الغاز الطبيعي بكثرة في هذه المواقع؛ حيث يبلغ عدد الرقع الجغرافية المقرر استكشافها ١١ رقعة كما مبين أدناه:

١- رقعة تل الحجر في محافظة نينوى
٢- رقعة الخليصية في محافظة نينوى والأنبار
٣- رقعة الأنبار في محافظة الأنبار
٤- رقعة عنه في محافظة الأنبار
٥- رقعة العنز في محافظة الأنبار
٦- رقعة عكاشات في محافظة الأنبار
٧- رقعة شمال الرطبة في محافظة الأنبار
٨- رقعة جنوب الرطبة في محافظة الأنبار
٩- رقعة طوبال في محافظة الأنبار
١٠- رقعة الوليد في محافظة الأنبار
١١- رقعة القرينان في محافظة الأنبار و النجف

ويلاحظ التركيز على غرب البلاد في هذه الجولة من التراخيص وفي حالة استكشفت من قبل شركات عالمية رصينة سيدخل العراق السوق العالمية للغاز الطبيعي عبر التصدير من خلال حدوده الغربية في محافظتي الأنبار ونينوى ومن ثم عن طريق الموانئ البحرية في تركيا والأردن وسورية وبعدها يتم تصديره إلى أوروبا ودول أسيا، ويمكن القول بأن الغاز العراقي سيحل محل الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا، وهذا من شأنه أن يزيد في إحياء هذه المناطق الصحراوية.

ويسهم هذا الاستثمار في تنمية المحافظات الغربية وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة حصة هذه المحافظات في الموازنات والبترودولار؛ لأنها ستسهم في زيادة واردات البلاد النفطية والغازية.

لذا هي دعوى للشركات العربية المتخصصة في الغاز الطبيعي لاستثمار هذه الفرصة وبما يتلاءم مع المصلحة العامة للعراق وكذلك الشركات المتخصصة لكون العراق يحتل المرتبة الرابعة عربيا والثانية عشر عالميا لأكبر احتياطيات للغاز يقدر بأكثر من ١٢٤ تريليون قدم مكعب، أما إذا استكشفت هذه الرقع الجغرافية فأتوقع أن يصبح العراق الثاني عربيا والخامس عالميا في الاحتياطي للغاز الطبيعي المؤكد وهذا من شأنه أن يزيد واردات العراق أكثر من ٢٠ مليار دولار سنويا.



واردات النفط العراقي

بين الخسائر والاستنزاف

بقلم : عمر الحلبوسي
(باحث اقتصادي)

في ظل التقلبات السعرية لأسعار النفط عالمياً والسعي لإيجاد بدائل للطاقة أصبح الاعتماد على النفط انتحارا اقتصاديا بعدما ارتفعت حدة التنافس بين المنتجين الذين يبيعون النفط بأسعار تنافسية خصوصاً روسيا التي وفرت النفط بكميات كبيرة لأكبر مستهلك للنفط عالمياً الصين بسعر تنافسي منخفض, فضلًا عن الصراعات الكبيرة الاقتصادية والسياسية التي أثرت سلباً على أسعار النفط مما جعل الدول الريعية وفي مقدمتها العراق الذي يعتمد على النفط كمصدر تمويل للموازنة العامة بنسبة ٩٥٪ والذي أوقع العراق بمشكلات كبيرة بعد تدمير القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وتهالك القطاع الخاص, فقد مُني العراق بخسائر كبيرة في فترة كورونا التي شهدت أسعار النفط فيها تراجع هائل جداً تسبب بخسائر مرعبة للمنتجين.

ومع بداية عام ٢٠٢٣ حققت الايرادات النفطية العراقية خسائر كبيرة جراء تراجع أسعار النفط عالمياً والذي انعكس سلباً على العراق مخلفاً خسائر ليست بالقليلة في ظل تقلبات أسعار النفط وسط ترجيحات بتراجعها أكثر, فضلاً عن توقف تصدير النفط من كردستان العراق وكركوك منذ أكثر من ثلاثة أشهر دون التوصل لحلول مع الجانب التركي بعد قرار محكمة غرفة تجارة باريس الذي أوقف تصدير نفط كردستان العراق خارج نطاق حكومة المركز مع فرض غرامة على الجانب التركي وما زال الصراع دائرا دون التوصل إلى حلول؛ مما يفاقم الخسائر في الواردات النفطية العراقية, كما أن اتفاق أوبك بلاس الذي خفض إنتاج النفط لدفع الأسعار نحو الصعود ولم يحقق المستوى المطلوب وهو سبب آخر في تراجع واردات العراق النفطية.

وبالمقارنة بين واردات النفط العراقية لأول أربعة أشهر من العام ٢٠٢٢ مع أول أربعة أشهر من عام ٢٠٢٣ نجد انخفاضا واضحا وكبيرا, فقد بلغت واردات النفط العراقية لشهر كانون الثاني ٢٠٢٢ (٨,٠٢٧ مليار دولار) بينما في نفس الشهر لعام ٢٠٢٣ كانت (٧,٦٩٠ مليار دولار), في شهر شباط ٢٠٢٢ بلغت واردات النفط العراقية (٨ مليار ونصف) عند مقارنتها مع نفس الشهر لعام ٢٠٢٣ نجد انخفاض كبير اذ بلغت (٧,٠٨١ مليار دولار), وفي شهر اذار لعام ٢٠٢٢ كان قد حقق العراق واردات نفطية بلغت (١١,٠٧ مليار دولار) وبالمقارنة مع واردات النفط لنفس الشهر لعام ٢٠٢٣ نجد ان الواردات النفطية العراقية بلغت (٧,٠٦٢ مليار دولار), أما في شهر نيسان ٢٠٢٢ بلغت الواردات النفطية (١٠,٥٥ مليار دولار) وعند مقارنتها مع الواردات النفطية المتحققة لنفس الشهر من عام ٢٠٢٣ بلغت (٧,٧٩٦ مليار دولار), وقد تكون المقارنة غير منصفة من وجهة نظر بعض القراء بسبب تقلبات السعر ولكنها تنذر بخطر كبير مفاده أن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للتمويل يعد انتحارا اقتصاديا وتدميرا للوطن والشعب كون أسعار النفط غير آمنة وتتأثر بشكل كبير في الحروب والكوارث الطبيعية والتصريحات الإعلامية والأوبئة ولنا في وباء كورونا خير دليل.

كما أن واردات النفط العراقية تتعرض لاستنزاف خطير جداً عن طريق نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي والذي يمول النافذة من واردات النفط الموجودة في حساب العراق في بنك جي بي مورجان في الولايات المتحدة الأمريكية, ولو قارنا واردات النفط الشهرية مع المبيعات الشهرية للدولار في نافذة بيع العملة لأول أربعة أشهر للعام الحالي لوجدنا استنزافا خطيرا يتطلب أن نقف عنده بشكل جدي كونه ينذر بكارثة سيكون لها وقعا خطيرا حالياً ومستقبلاً, ففي شهر كانون الثاني بلغت الواردات النفطية العراقية (٧,٦٩٠ مليار دولار) في وقت باع البنك المركزي (٢,٠٢٦,٨٢٥,٧٤٨ مليار دولار) رغم أن العراق لا يحتاج لهذا الكم الهائل من مبيعات الدولار في وقت كان فيه سعر الصرف الموازي تجاوز ١٦٠٠ دينار لكل دولار, أما في شهر شباط بلغت واردات النفط العراقية (٧,٠٨١ مليار دولار) وقد باع البنك المركزي عبر نافذة بيع العملة (٢,٥٣٢,٣٥٧,٨٩١ مليار دولار) في زيادة كبيرة عن مبيعات الشهر الماضي.

أما في شهر آذار بلغت الواردات النفطية العراقية (٧,٠٦٢ مليار دولار) وسط انخفاض في الواردات عن الشهر الذي سبقه فيما باع البنك المركزي (٣,٩٠٦,٣٨٠,٨٩٠ مليار دولار) في زيادة كبيرة جداً في مبيعات الدولار عن الشهر الذي سبقه, أما في شهر نيسان بلغت واردات النفط العراقية (٧,٧٩٦ مليار دولار) مع زيادة مصاحبة في مبيعات البنك المركزي من الدولار بلغت لنفس الشهر (٣,٧٩٤,٠٢٥,٦٩٨ مليار دولار) وهو ما يمثل استنزافا خطيرا للواردات النفطية العراقية عبر نافذة بيع العملة التي يخسر العراق سنوياً بسبب الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الموازي أكثر من (٦ مليار دولار) لسد الفجوة بين السعرين.

أسعار النفط تشهد ضغوطاً كبيرة جداً جراء عوامل عديد ذكرنا في مستهل حديثنا جزءا منها ويضاف لها عامل ضاغط كبير هو النفط الروسي منخفض التكلفة الذي يباع لأكبر مستورد في العالم وهي الصين التي تشتري بنهم النفط الروسي, كما أن التفاوض الأمريكي الإيراني حول الملف النووي الإيراني والذي وصل لمراحل متقدمة فلو تحقق هذا الاتفاق سوف ترفع العقوبات عن النفط الإيراني مما يعني انخفاضا حادا في أسعار النفط عالمياً أكثر من الآن وهو ما سيؤدي إلى تأزيم الوضع في الدول الريعية وعلى رأسها العراق الذي أقر البرلمان موازنة على افتراض سعر برميل النفط (٧٠ دولارا) وعجز كبير يبلغ (٦٣ تريليون و٢٧٥ مليار دينار)

والسؤال هنا ماذا لو انخفض سعر برميل النفط أكثر من الآن كيف سيكون وضع العراق؟ وماهي استعدادات الحكومة لمثل هذه الحالة في ظل تبديد واردات النفط بنفقات تشغيلية وفقرات لا يعرف أبواب صرفها؟ وكيف سيعالج البنك المركزي العراقي تبديد واردات النفط في نافذة بيع العملة والخسائر الناجمة عنه جراء عدم قدرته على ضبط سعر الصرف؟!

السياسة المالية وإمكانية جذبها للاستثمار الخاص في العراق وفق بنود الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣

د. محمد الجنابي

بقلم| في أغلب اقتصادات الدول المتقدمة تكون السياسة المالية مبنية بالدرجة الأساس على جذب الاستثمارات الخاصة ولاسيما وأن فلسفة الدول المتقدمة تعطي أولوية قصوى لتنشيط القطاع الخاص من خلال تفعيل الاستثمار وذلك من خلال جعل أدوات السياسة المالية في خدمة الاستثمار وجذبه، إذ تعمل الدولة من خلال سياستها المالية على زيادة الإنفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري، علماً أن الإنفاق الاستثماري يذهب نحو بناء مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والمجاري وغيرها، إذ أن هذه الفقرات مهمة جدًا لدى المستثمر الخاص فهي كلف إضافية يتحملها المستثمر في حال عدم قيام الدولة بإنشائها؛ لذلك تهتم هذه الدول بها؛ ولذلك نلاحظ أن الاستثمار الخاص نشط في هذه الدول، فضلا عن ذلك تقوم السياسة المالية في الدول المتقدمة من خلال أداة الضرائب بالعمل على جذب الاستثمارات الخاصة من خلال تقليل الضرائب على مشاريع الاستثمار أو إعفائها من الضرائب لأن الضرائب تعد كلف يتحملها المستثمر الخاص أيضاً.

أما واقع سياستنا المالية في العراق فمازالت ضعيفة لا تلبي متطلبات جذب الاستثمارات لأن الإنفاق الجاري أو التشغيلي يعد هو الأكبر من الإنفاق الاستثماري إذ يشكل الجاري بحدود ٧٠ بالمئة من الإنفاق العام، وبحدود ٣٠ بالمائة فيشكلها الإنفاق الاستثماري وهي نسبه ضئيلة قياسا مع النسب في الدول المتقدمة، التي يشكل الإنفاق الاستثماري فيها بحدود ٨٠ بالمائة من الإنفاق العام بينما النسبة المتبقية فهي تمثل الإنفاق الجاري، فضلا عن ذلك فحتى النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري في الموازنة



العراقية هي لا تذهب إلى إنشاء مشاريع بنية تحتية؛ لأن أغلبها يذهب إلى ملفات فساد وصفقات وهمية خادعة لعملية التنمية الاقتصادية، أما عن أداة الضرائب في العراق هي الأخرى فمتخلفة وتصاحبها شبهات فساد كبيرة ولا تشجع على جذب الاستثمار كونها تدار بطريقة تقليدية.

وعليه نقترح كاقتصاديين تفعيل دور السياسة المالية من خلال الآتي:

١- تقليل الإنفاق الجاري بدرجات كبيرة ولاسيما النفقات غير الضرورية وتحويل هذه النفقات إلى الإنفاق الاستثماري

٢- توجيه الإنفاق الاستثماري لإنشاء مشاريع بنية تحتية مهمة تخدم مصالح المستثمرين من خلال إنشاء طرق وجسور وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وسكك الحديد والمطارات والموانئ وغيرها بهدف زيادة جذب الاستثمارات والعمل على تشجيعها

٣- كبح جماح الفساد المالي والإداري في تطبيق الضرائب وجعلها لصالح جذب الاستثمارات.

٤- قيام وزارة المالية بتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بتخصيص الأراضي والعقارات وبطريقة مرنة وسلسة تعمل على جذب الاستثمارات الخاصة كونها هي الجهة المختصة بإدارة السياسة المالية

٥- قيام وزارة المالية بنشر تعليمات خاصة بتطبيق إجراءات السياسة المالية بهدف نشر الوعي الاستثماري.

هؤلاء هم من دمر وخرب العراق

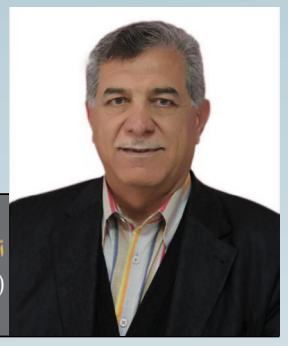

أ . د. عبدالرزاق محمد الدليمي
(أستاذ الدعاية الإعلامية)

ذكرني عميل الاحتلال محمود المشهداني بحادثة سأرويها لاحقا ...عندما كرر عبارة مهمة: أن الذين جاؤوا مع الاحتلال، لا يعرفون غير الهدم والتدمير، وهذا ينطبق على كل من جاء وعمل مع الاحتلال وأصبح ذيلا مبتورا له...، في نهاية تسعينيات القرن الماضي كان لي بيت في العامرية حصلت على قطعة أرضها بالقرعة التي تمت بين عدد كبير من المواطنين من الدولة العراقية حينها، وكان مكان عملي بكلية الآداب في باب المعظم؛ فاقترح علي أصدقائي أن أبيع البيت واشتري آخر يكون قريبا من عملي، وبعد البحث وجدت بيتا لابأس به في شارع فلسطين قرب الأسواق المركزية، وبسعر مناسب، إلا أنه ملك لمجوعة من الورثة، فجمعهم «الدلال» وحصلنا على موافقتهم بالإجماع، فعرضت بيتي بسعر أقل من قيمته كي أسدد المتبقي بالوقت المناسب لأصحاب البيت الجديد، وكما توقعت (بحكم خبرتي الأكاديمية بالناس) غير بعض الورثة رأيهم فلا هم يعيدون المال لي ولا يقبلون تسجيل البيت باسمي، وبما أن لي علاقات بأجهزة الدولة كوني محاضر في أهم المعاهد والمراكز المهمة وأنا متأكد أنهم يرحبون بمساعدتي في استرجاع حقي المغتصب إلا أني تفاجأت بالإجابة المتقاربة بأن لا أحد يتدخل بهذا الموضوعات، وأن أمامي خيار القضاء فقط، علما أني علمت أن أحد أفراد هذه الأسرة هارب وعليه حكم، ومطلوب للقضاء.. وبعد تدخلات وتوسطات المتخصصين من دلالي الأراضي (أهل الصنف كما يسموهم) اتفقنا أن يعطوني نصف بيت (٢٠٠م مربع) في نفس المنطقة.

ذهبت لرؤية نصف البيت الذي سيخصص لي ومعي اثنان من أصدقائي أحدهما مهندس مدني مخضرم وآخر متخصص بأعمال البناء، وبعد معاينة وجدنا أنه بحاجة إلى جهد هندسي وإنفاق مالي كي يصلح للسكن، ووضع المهندس خارطة طريق لما يجب أن ننجزه من ترقيعات، فبدأت مستعينا بخبرات المتخصصين، وأنجزنا أمورا كثيرة إلا مسألة واحدة عجزت عنها وهي عبارة عن جدار ضخم من الكونكريت المسلح؛ فجلبت عددا من العمال من شارع الكفاح حيث يتواجد العمال عادة هناك، إلا أني وعلى مدى أيام لم ألحظ أي نتيجة مشجعة ممكن أن تؤشر إلى أن الجدار سيتم إزالته، ونقلت مشكلتي إلى أصدقائي المتخصصين فأشاروا علي بالذهاب إلى نفس مكان تجمع العمال قرب سينما الفردوس، والسؤال عن الهمارين فاستغربت من التسميه، المهم ذهبت وتجمع العمال على سيارتي وعندما أخبرتهم بأني أريد الهمارين انسحب الجميع وأشروا علي بالتوجه إلى مجموعات قليلة تقف لوحدها، واتفقت مع ثلاثة أشخاص منهم وجلبتهم معي واوضحت لهم المهمة، وأنا متشكك من قدرتهم على إنجاز المهمة، فتركتهم وذهبت إلى الكلية وعند الظهر لم يكن لدي محاضرات فدارت في رأسي الشكوك وتوجهت إلى البيت وأنا أراهن نفسي أنهم سيفشلون في إنجاز ولو جزء صغير من المهمة التدميرية، وصلت البيت فوجدت اثنان منهم يجلسون في باب البيت ويدخنون السكاير فشعرت أن شكوكي كانت في محلها، وعندما وصلت سلمت عليهما وسألتهما يبدو أنكم تعبتم من العمل فضحكا بطريقة الواثق من نفسه (مثل عملاء الاحتلال عندما يتعلق الأمر بالتدمير مع فارق أن العمال يدمرون لكي يشيدوا شيئا جديدا ومفيدا وأفضل) فقال أحدهما لقد أنجزنا المهمة، فتصورت انها مزحة، فدخلت بسرعة وإذا بالجدار أصبح أثرا بعد عين، وهنا سألتهم كيف أنجزتم هذه المهمة بثلاث ساعات بينما عجز غيركم عن هدم بضع سنتمترات مربعة مدة أسبوع؛ فضحكوا وأجابوني لكل منا تخصصه ونحن تخصصنا تدمير وتهديم هذا النوع من البناء المسلح الضخم، ولشدة دهشتي وانبهاري بعمل المدمرين أعطيتهم ضعف المبلغ المتفق عليه، وواضح أن المحتل يكافئ عملائه بشكل سخي ولكن ليس من جيبه بل من أموال العراق وشعبه.

هذه القصة عادت لتسيطر على تفكيري وقناعاتي بموضوع التخصص في التدمير بعد احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ عندما بدأت أمريكا وبريطانيا بالتوافق مع ملالي طهران بتجنيد المخلوقات الكارثية العجيبة من خارج العراق وداخله (مخلوقات السبتتنك التي تدفقت مثل الحشرات الضارة من البلاليع) وسلمتهم زمام السيطرة على العراق المحتل، وهو ما يؤكد أن المحتلين هيأوا واختاروا بعناية مجاميع الهمارين (المحطمين) الذين اوكلت لهم مهمة تدمير العراق ومحوه من الخارطة، ومازالوا مستمرين بمهامهم حيث لم يكتفوا بالتدمير بل تجاوزوه إلى الإبادة الجماعية والتهجير والتغييب والاعتقالات وتشريع ما يناسبهم من القوانين بما فيه الدستور الهجين الذي وضع أسسه الصهاينة لتنفيذ ما كلفوا به ليس من الأمريكان والبريطانيين فقط بل أضيف لهما سيدهم في الإجرام النظام الصفوي في طهران.

وما يثير الدهشة أن هذه الكيانات العجيبة تدعي كذبا أنها تمكنت بتغيير النظام في العراق رغم أنها تعلم أن المحتلين هم من جاؤوا بهم ومكنهم من السيطرة على البلاد والعباد، ومع ذلك فإن ميليشياتهم الموالية لإيران أصبحت تدرك أنها لن تتمكن من الاستحواذ على الدولة العراقية واستنساخ تجربة «حزب الله» في لبنان، إلا بموافقة ومساندة وحماية القوات الأمريكية، ولاسيما بعد أن فشلت كل محاولاتهم لدفع القوات الأمريكية والتحالف الدولي للانسحاب من العراق متناسين أن الاحتلال الأمريكي البريطاني لن يترك العراق على الأقل في المدى المنظور.

والذي نعتقده أن هناك محاولات للتصعيد في المنطقة تشترك بها أو تستفيد منها بعض القوى لتكون ورقة إيجابية على طاولة المفاوضات بين الغرب وطهران بالملف النووي، وعدم الاضطرار إلى تقديم التنازلات تحت الضغط، طالما بإمكان البعض استخدام وكلائه في المنطقة للتصعيد ضد مصالح أمريكا وحلفائها من أجل كسب النفوذ في المحادثات.



والميليشيات في النهاية لابد وأن تقر أن الفضل في نفوذها ومكانتها تعود إلى وجود الاحتلال الأمريكي الطويل الأمد ومسرحية الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي مع ملاحظة أن بعض الميليشيات العراقية هي أكثر استعداداً لتنفيذ أوامر إيران عندما تطْلب التصعيد، وأقل حماسة من خفضه.

إن الاحتجاجات الشعبية التي تستمر منذ ٢٠٠٣ تمتد من بغداد ومدن وسط وجنوب العراق، وفرصها في تحقيق مطالبها، ورفض النظام السياسي في التعامل مع مطالبها أو تخطيها سيما أنها تعدت سقوفًا وحواجز نفسية ونمطية كانت تقيد هذه الفئات السكانية، وتحولت سريعًا من المطالبة بالخدمات إلى حراك سياسي قد يكون له أثر مهم في المستقبل. نصيب العراقي من حصة نفطه التي كان يتخيل أن تصله إلى بيته بعد الاحتلال الأمريكي للعراق! وتجده اليوم يتضرع إلى الله أن ينعم علية بالصحة والستر.

حال العراقي في بلد غني وهو مواطن مسحوق، عدالة غائبة ونزاعات وفساد وتمزيق النسيج الاجتماعي مظاهر الفساد قد استشرت في مفاصل الدولة وانتشر الفقر بين فئات واسعة من السكان، وارتفع معدله من ٢٠٪ عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٤٠٪ عام ٢٠٢٢. وأضحى أكثر من ١٥ مليون عراقي من أصل ٤٢ مليونا يعيشون تحت خط الفقر، فيما بلغ معدل البطالة في فئة الشباب ٢٥٪ في بلد تقل أعمار ٦٠٪ من سكانه عن ٢٥ عاما، في حين تتسارع أزمة الكهرباء بالعراق مع اشتداد حرارة الصيف وبلوغها أرقاما قياسية، مشكلة تتفاقم في كل يوم أكثر من سابقه، ولكن الخاسر الوحيد هو العراق فالأحزاب العميلة والمسؤولين جميعهم متورطون باستمرار أزمات الكهرباء لأنهم يمتلكون عشرات الالاف من المولدات ناهيك عن حرصهم على دعم الموقف الايراني، ويكشف وزير الكهرباء العراقي السابق قاسم الفهداوي، عن إرادات خارجية وداخلية عطلت استثمار الغاز المحروق المرافق لاستخراج النفط. وقال الفهداوي، في تصريح متلفز تابعته «العين الإخبارية»، إن «البعض يعتقد أن مشكلة الكهرباء حلها بيد الوزارة فقط، لكن الحقيقة أن المشكلة متداخلة تشترك فيها وزارتا النفط والمالية والأجهزة الأمنية»، قائلا إن هناك صراعات رهنت استقرار تجهيز الطاقة الكهربائية بالشريان الإيراني.،إذن الفساد، والسياسات الخاطئة، والتدخلات الخارجية، والاستهداف المتكرر لأبراج الطاقة، أسباب اعتبرها البعض تقف عائقا أمام حل المشكلة المتفاقمة منذ عقود يدفع ثمنها العراقي الذي يعاني ويلات ارتفاع درجات الحرارة.

تبدو حالة من الدوران حول المجهول والدخول في دوائر المتاهات، جزءا مهما من حالة العراق أمس واليوم وغدا بعد نجاح وسائل التضليل من شيطنة فكرة المعارضة وإقصاء وملاحقة أصحاب الرأي والكلمة لفسح الطرق وتمهيد المسارات السياسية عبر بوابات المحتل. وربما هذه هي المرحلة الأخطر بعد أن بدت بوادر انكشاف عدم صدقية دول الاحتلال ومنها السماح بالاحتلال الإيراني للعراق باعتراف أمريكا، فهي جزء من مخطط الاحتلال الأمريكي الذي أطلق يد إيران وأذرعها للعبث بمقدرات العراق وتدميره. والأمر هذا لا يصلح حجة لمعالجة الخطأ بالخطأ لأن التاريخ لا يرحم، وأميركا لا تعادي إيران في العراق. ان أكثر التحليلات السياسية والاستراتيجية ترى أن الموقف تجاه إيران لا ينفصل عن الموقف تجاه أمريكا، بحكم التحالف التاريخي الوثيق بينهما بعيدا عن مسرحيات خلافات جزئية هنا وهناك، لذلك كانت الكرة وستبقى في ملعب الشعب العراقي وهو يمتلك مفتاح تغيير كل الاوضاع المزرية التي يعيشها وهو قادر على ذلك.

(*) الهمارون هم المتخصصون بالتهديم المنظم

وطن على جرف هار



بقلم | آلاء صلاح توفيق
((كاتبة وناشطة عراقية))

هل سيستمر شعبنا الجريح في صمت ورضوخ، وهل يبقى المجتمع الدولي متهاونا ومتواطئا مع حفنة السراق، ويبقى دون حراك، بعد أن كذب الكذبة وصدقها، بأن الأمور تسير نحو غد أفضل وأن الشعب سعيد وراض

قديما قالوا (خذ من التل يختل) فكيف إذا تم نهب كامل التل وما فيه وما عليه، كيف سيكون الأمر وقتها!؟

هذا هو حال وطننا الجريح، الذي يؤسف عليه أن عراق الأمس كان وطن العروبة الذي يمنح أهله من فيض خيره لأمته، ولا فضل إنما واجب واعتناق وحب، أما اليوم فهو عراق لا نعرف كيف نصف حاله.

فكل خيراته الكثيرة مسلوبة منهوبة محجوبة عن شعبه، ونعرف من هم اللاعبون حتى أصبح الشعب أشبه بالألعوبة بيد من نهبوه ودمروه.

هل يصدق من يسمع للمرة الأولى عن حال العراق أن المادة ١٦ أسقطت ٢٠٠ مليار دولار ديون عن المسؤولين. والشعب يعاني الأمرين فلا واقع صحي سليم ولا خدمي، والشباب يتظاهرون كل فترة مطالبين بحقوق بسيطة والنافذ يستفيد ويعبئ خزائن أرصدته ويملأ كرشه، والأرامل واليتامى وعوائل المغيبين والمعتقلين جياع، هذا بالإضافة إلى ان الاموال التي سرقت لم تكن قد دونت في السجلات أساسا لكي لا يتم معرفة كميتها...والرقابة المالية لا تحرك ساكنا والبنك المركزي يصرف يوميا ما يقارب ثلث مليار دولار لا أحد يعلم أين تذهب وعند من تستقر!

وعناصر مجلس النواب يشرعون ويأمرون بمبالغ سنوية يتقاسمونها بينهم كغنيمة حرب، وصندوق النقد الدولي حسب توقعاته بعدما بقي يحذر مما يجري دون فائدة... يتوقع ارتفاع نسبة التضخم إلى ٧ بالمئة في شهر كانون الثاني/ يناير، والعجز في ازدياد، فيا ترى ما هو الحل؟

هل سيستمر شعبنا الجريح في صمت ورضوخ، وهل يبقى المجتمع الدولي متهاونا ومتواطئا مع حفنة السراق، ويبقى دون حراك، بعد أن كذب الكذبة وصدقها، بأن الأمور تسير نحو غد أفضل وأن الشعب سعيد وراض، وهو يدرك جيدا بأنه حتى الصوت الحر الآن يتم قمعه وإلا لما كانت كل الأصوات الحرة القوية تتكلم من الخارج لتوصل معاناة الوطن والمواطن للعالم، وتندد بالمهازل والجرائم التي ترتكب في العراق تحت رعاية حكومية وبأيادي ميليشياوية وأخرى عناصر حزبية أصبحت فوق القانون.



المحرر الأول لبلاد الرافدين

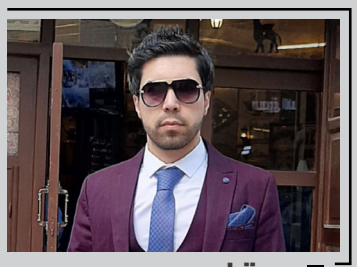

بقلم : ياسر التركي
(باحث في حضارة العراق)

كان أحد الأمراء السومريين المسمى (اوتو حيكال) يحكم في مدينة (الوركاء) في أواخر العهد الكوتي ولعله كان معاصرا لـ(كوديا) وقد أوردته أثبات الملوك السومرية بصفته مؤسس سلالة حاكمة في تلك المدينة هي سلالتها الخامسة وكان الملك الوحيد فيها وقد خصص لحكمه (٧) سنوات ونصف السنة حيث انتقلت الملوكية بموجب تلك الأثبات إلى مدينة (أور).

خلف لنا (اوتو حيكال) نص كتابته التأريخية الذي يروي خبر طرد الكوتيين وتحرير البلاد منهم ولعل النص الأصلي نقش على مسلة من الحجر وتعد هذه الكتابة من ناحية أسلوبها من أجود ما وصل إلينا من الأدب السومري في عهد انتعاشه ونضجه منذ زمن (كوديا)

يبدأ هذا النص التأريخي بالقول: (إن أوتو-حيكال سحق الكوتيين ثعابين الجبال القارصة وأعداء الآلهة الذين نقلوا ملوكيو بلاد سومر إلى الجبال وملؤوا البلاد بالشر ولما أن قرر الإله " أنليل" أن يمحوهم اختار أوتو-حيكال ملك اوروك لتنفيذ إرادته فصلى في معبد آلهته " أنانا" التي اختارته بدورها لتلك المهمة

ويستمر (أوتو حيكال) في روايته الممتعة فيخبرنا كيف جمع محاربي (أوروك) حوله وسار على رأسهم وفي موضع المسمى معبد (أيشور) خطب بالجموع فهتفوا له وفي اليوم الـ٦ من المسيرة وفي المكان المسمى معبد (ايلي تبا) جاء إليه ضابطان من ملك الكوتيين لعله لعرض الخضوع والتسليم، ولكنه أبى ذلك على ما يبدو وفي اليوم الـ٦ التقى بجيش (تريقان) ملك الكوتيين فهزمه وسلموه إلى (أوتو حيكال) فوضع قدميه على رقبته وأعاد بذلك ملوكية (سومر) إلى أهلها.

وهكذا انتهت فترة تسلط الكوتيين آخر ملوكهم (تريقان) الذي لم يحكم سوى (٤٠) يوما بحسب أثبات الملوك وقد خلدت حرب التحرير هذه في مآثر الأجيال التالية فذكرتها التنبؤات الخاصة بالفأل مثل طريقة فحص الكبد ومنها أن مشاهدة ستة أوعية صغيرة في الكبد (فأل الملك تريقان الذي هرب من وسط مجموعة) وسجل فأل آخر خاص بخسوف القمر في الـ١٤ من شهر تموز البابلي واقتران ذلك بنشوب ثورة على الكوتيين وسقوطهم

هذه أولى ثورة تموزية في تأريخ العالم ويوجد فأل طريف آخر يتعلق بنهاية حياة (اوتو حيكال) نفسه في موته غرقا وهو يشرف على بناء سد على أحد الأنهار.



منذ 2003 صرف أكثر من 100 مليار دولار والكهرباء لا زالت مقطوعة

أشارت تقارير إلى أن أكثر من ١٠٠ مليار دولار تم صرفها على ملف الكهرباء في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن ولا زال الشعب العراقي يعاني من أزمة في الكهرباء، تتفاقم مع بداية كل صيف، بسبب الفساد والسرقات التي تعرض ليها ملف الكهرباء.

وأكد تقرير لمعهد بروكينغز، على أن العراق يخسر سنويا نحو ٤٠ مليار دولار بسبب نقص إنتاج الطاقة، تشمل الخسائر هذه الأموال الكبيرة التي يصرفها المواطن على شراء الطاقة، والخسائر في قطاعات الصناعة والزراعة والمشاكل الصحية التي يسببها الانقطاع المستمر للطاقة.

وقال رئيس الحكومة الأسبق مصطفى الكاظمي إن العراق منذ ٢٠٠٣ انفق حوالي ٨١ مليار دولار على ملف الكهرباء ولكن الفساد أكل هذه الأموال ولم يوفر الطاقة للناس بشكل مستقر، وهو اعتراف منه بأن الحكومات المتعاقبة سرقت أموال وحقوق الشعب العراقي دون حل المشاكل من جذورها.

وتقول وكالة الطاقة الدولية، إن حاجة العراق إلى القدرة الإنتاجية من الطاقة الكهربائية حوالي ٣٢ ألف ميغاواط، ولكنه غير قادر على توليد سوى نصفها بسبب شبكة النقل غير الفعالة التي يمتلكها، ولكن التقديرات تشير إلى أن العراق يحتاج إلى ٤٠ ألف ميغاواط من الطاقة لتأمين احتياجاته، إلا أن الحكومة لن تتمكن من توفير نصفها.

ويذهب جزء كبير من الأموال التي تنفق على ملف الكهرباء، إلى إيران، حيث يشتري العراق من إيران الغاز لتشغيل محطاته بأسعار تساوي أكثر من ثلاثة أضعاف تكلفته الحقيقية أو شرائه من دولة أخرى، إلا أن الحكومات المتعاقبة تعالج الحصار الاقتصادي المفروض على إيران من خلال هذه الملفات ناهيك عن السرقات والأموال التي تذهب لها بصورة غير شرعية.

وخفضت إيران تصدير الغاز إلى العراق في بداية الصيف، ما سبب في انخفاضا كبيرا في تجهيز الطاقة، وتريد إيران أن يدفع العراق لها الديون المتراكمة بسبب الغاز والطاقة. والتي بلغت حوالي ١١ مليار دولار من الديون المستحقة، وفقاً لمسؤولين حكوميين، وهو رقم كبير جدا بسبب حصر الحكومات المتعاقبة على شراء الغاز من إيران بأضعاف أسعاره المتعارف عليها. ومع ذلك لم يتم توفير ولو نصف حاجة العراق للطاقة خلال السنوات المتعاقبة.

ويمتلك العراق الغاز الطبيعي وهو ثورة كبيرة يتم حرقها يوميا بشكل متعمد، وكان آخر اعتراف لمستشار محمد شياع السوداني، «مظهر محمد صالح» بأن خسائر حرق الغاز واستيراده تقدر ب ١٢ مليار دولار سنويا.



ومنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ والتصريحات الكاذبة للحكومات المتعاقبة مستمرة في ملف الكهرباء، ففي وقت سابق قال حسين الشهرستاني إن العراق في عام ٢٠١٣ سيصدر الكهرباء إلى دول الجوار وستكتفي حاجته ويصبح لديه فائض.

وتشير تقارير إلى أن أزمة الكهرباء في العراق تعود لأسباب كثيرة منها الفشل الإداري والفساد والصراعات السياسية والاقتصادية والإقليمية والدولية، حيث إن استمرار الحاجة إلى الغاز الإيراني لتوليد الكهرباء ليس بسبب العجز التقني لاستثمار الغاز العراقي، بل هو قرار سياسي من القوى السياسية يهدف إلى استمرار الاعتماد على الغاز الإيراني لدعم طهران في مواجهة العقوبات الغربية المفروضة عليها، ولإدامة النفوذ الإيراني في الشؤون العراقية.

ولهذا تعمدت الحكومات المتعاقبة منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ التغاضي عن استثمار الغاز العراقي المصاحب لاستخراج النفط حيث رفضت عروضا دولية عديدة ومغرية لاستثماره، إلا أنها ترفض لأن ذلك لا يصب في مصلحة إيران، وهو ما أدى إلى إلحاق أضرار اقتصادية كبيرة للعراق.

بغداد: قصة مدينة حولها الاحتلال إلى أسوء مدينة بالعالم

خلال عدوان ١٩٩٠-١٩٩١، التي دمرت الكثير من بنيتها التحتية في شتى المجالات. وتعثرت جهود إعادة بناء المدينة واقتصادها بشكل كبير بسبب سلسلة العقوبات الاقتصادية المستمرة التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق.

وعلى الرغم من إعادة بناء العديد من المباني والجسور في بغداد في أواخر التسعينيات إلا أن البنية التحتية الأساسية للمدينة ظلت في حالة من الفوضى وصدود حكام بغداد الجدد عن الاهتمام بالمدينة وصروحها العلمية والفكرية والتراثية بعد غزو العراق واحتلاله.

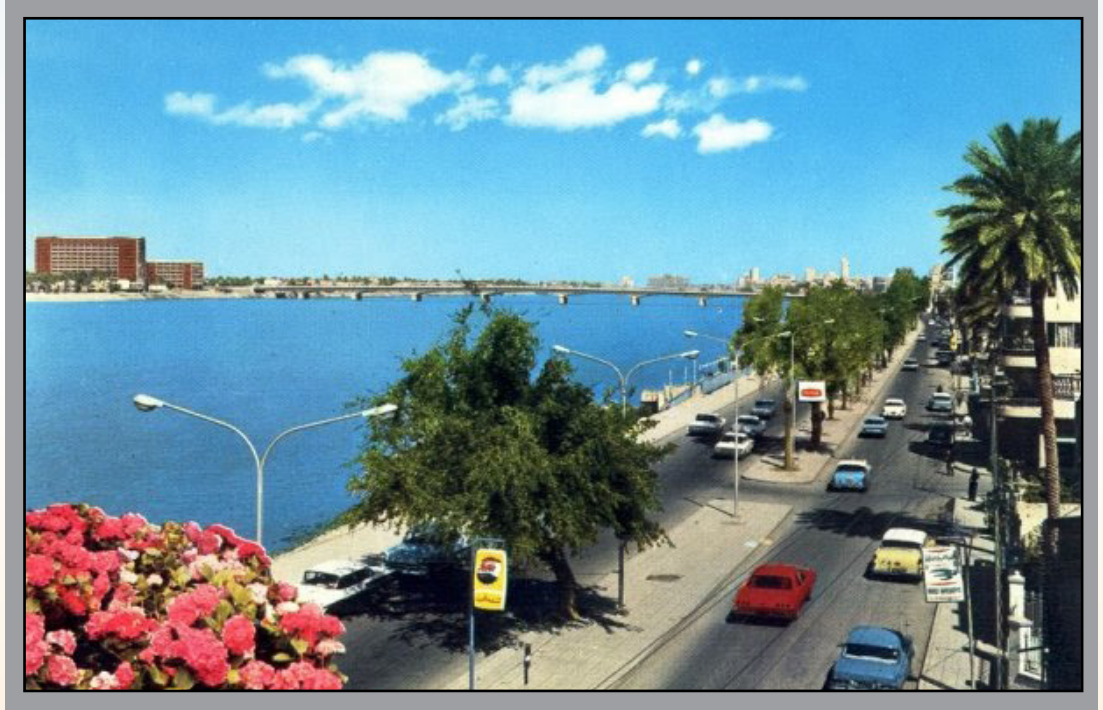

المقاربة بين حال بغداد في عقدين وبلغة الأرقام أصبحت ضرورة مهمة لتسليط الضوء على حقبتين شهدتها المدينة رغم الفارق الزمني في محاولة لتقريب الصورة الحقيقية لما آلت إليه أوضاع العراق بشكل عام وخاصة بغداد بعد غزوها واحتلالها.

ورغم هدر نحو ١٣٢٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن فإن العراقيين لن يلمسوا أي نتائج تقربهم من العيش بأمان ورفاهية واستقرار في المدينة العريقة التي حولها الاحتلال إلى مدينة صعب العيش فيها من فرط تخلفها وتحولها إلى أسوء مدينة في العالم.

ويحتفل العراق في ١٥ تشرين الثاني من كل عام بيوم تأسيس بغداد قبل نحو ١٢٥٩ عامًا على يد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور لتكون عاصمة الخلافة العباسية، وطبقا لدائرة المعارف البريطانية فإن بغداد وصلت إلى أوج ازدهارها الاقتصادي والفكري في القرنين الثامن وأوائل القرن التاسع تحت حكم هارون الرشيد.

وانعكس مجد بغداد في هذه الفترة في قصص ألف ليلة وليلة. ثم اعتبرت أغنى مدينة في العالم، وكانت مكتظة بسفن قادمة من الصين والهند وشرق إفريقيا. وقد تعرضت بغداد لقصف مكثف

وتحولت بغداد بفعل تداعيات الاحتلال إلى مدينة متخلفة بفعل الفوضى وانشغال الطبقة السياسية في السطو على أموال العراقيين من دون الالتفاف إلى معالجة تدهور المؤسسات التعليمية والطبية بالمدينة وارتفعت مستويات المرض وسوء التغذية والأمية بشكل كبير.

وارتفع معدل الفقر في العراق بسبب الطغمة الحاكمة فيه، من ٢٠٪ عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٤٠٪ عام ٢٠٢٢. وأضحى أكثر من ١٥ مليون عراقي من أصل ٤٢ مليونا يعيشون تحت خط الفقر وبلغ معدل البطالة في فئة الشباب ٢٥٪ في بلد تقل أعمار ٦٠٪ من سكانه عن ٢٥ عاما.

وبنظرة فاحصة إلى أوضاع بغداد بعد مرور ٢٠ عامًا على احتلالها وتدنيسها من قبل قوات الاحتلال نستطيع القول إنها تعاني العزلة والتراجع والإهمال بعدما كانت حاضرة العالم ومقاصد مفكريه ومثقفيه ورواد الفكر والعلم، إلا أن الطبقة المتخلفة صنيعة الاحتلال وضعوها في صدارة الدول التي تعاني الفوضى والعيش غير الأمن جراء التهام التخصيصات المقررة لإصلاح ما دمره الاحتلال على مدى السنوات الماضية.

فبغداد مدينة عريقة تحكي قصة مدينة كانت وستبقى حاضرة العلم والمعرفة ومقاومه لمعاول الهدم والتخلف الطائفي الذي يستهدف دورها وتاريخها وأصالتها.



هيئة علماء المسلمين

تسلط الضوء على أهم أبواب السرقة والفساد في الميزانية الثلاثية

أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانا برقم (١٥٢١) بشأن الميزانية الثلاثية التي أقرها البرلمان الحالي بتاريخ (٢٠٢٣/٦/١٢م) وسط جدل واسع، واتهامات بالتحايل لسرقة الميزانية، ومن أهم المآخذ التي ذكرها البيان هي:

أن نسبة العجز في الميزانية ستبلغ (٤٩) مليار دولار لكل سنة، وبحسب (قانون الإدارة المالية) يجب ألّا يتجاوز العجز في الميزانية أكثر من (٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي؛ بينما العجز الحاصل في الموازنة يتجاوز هذه النسبة بقرابة ثمانية أضعاف؟.. هذا في حال استمر سعر برميل النفط بحدود ال ٧٠ دولارا أما إذا تراجع سعر النفط فسيؤدي إلى عجز كبير في الميزانية واللجوء نحو الاقتراض وإثقال كاهل العراق بالديون وما يتبعها من فوائد.

يعتمد (٩,٥) مليون عراقي في معيشتهم على الدولة بصورة مباشرة (موظفون ومتقاعدون)، ويبلغ عدد الموظفين منهم أكثر من (٤) ملايين موظف، وتعادل رواتب هؤلاء نسبة (٤١٪) من الميزانية التشغيلية -التي تبلغ (٧٣٪) من مجموع الميزانية فمجموع الرواتب ومعاشات التقاعد تصل إلى (٥٦) مليار دولار، فهي (ميزانية رواتب) بامتياز بسبب انعدام القطاع الخاص وتدمير القطاع الزراعي والصناعي!

عدم القدرة على السيطرة على سعر الصرف للدينار العراقي المشار إليه في الموازنة فهو يسجل في الأسواق بحدود (١٤٧) ألف دينار عراقي أو أكثر لكل (١٠٠) دولار، وهذا تحد نقدي كبير في كيفية إعادة سعر الصرف إلى وضعه الصحيح؛ ليكون تحت السيطرة وكما هو محدد له في الميزانية. وخبراء الاقتصاد العراقي يتوقعون عدم استقرار الدولار للسنوات الأربع المقبلة، لأن الأحزاب الرئيسة التي تدير السلطة وميليشياتها توافقت على ذلك لتمهد لنفسها طرقًا جديدة للاستحواذ على المكاسب وجني الأرباح.

أشارت الميزانية إلى إيجاد (٥٠٠) ألف وظيفة جديدة؛ بينما عدد الذين يدخلون سوق العمل في العراق سنويًا قرابة (٧٥٠) ألف شخص، وهذا يزيد من الأعباء على الوضع الاقتصادي، ويجعل الميزانية غير قادرة على تحقيق وعودها في هذا المجال؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد بسبب زيادة التعيينات ويزيد الضغط على الدينار العراقي مسببًا له انخفاضًا كبيرًا أمام الدولار؛ لتلبية الزيادة في الطلب على الاستيراد وانعدام واردات الصناعة والزراعة، وتفاقم معدلات التضخم وما يتبع ذلك من ركود اقتصادي، وعجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، فضلًا عن العجز المالي في الميزانية.

زيادة نسبة التخصيصات المالية للحشد الشعبي بنسبة (٢١٪)، وزيادة تخصيصات وزارة الدفاع بنسبة (٢٤٪)؛ وزيادة التعيينات في ميليشيات الحشد (٩٥٪) في مقابل نسبة زيادة القوة العاملة بمعدل (٦٪) فقط. وهذا مؤشر واضح على الظلم وعدم العدالة في توزيع القوى العاملة، وتغليب مصالح القوى السياسية والميليشيات المرتبطة بها على مصالح العراقيين عامة. فضلاً عن وجود فقرة نشاطات عامة مبهمة تقدر بـ (١٥٠) مليار دينار، وبما يثبت استمرار منهج سرقة المال العام لصالح الأحزاب والجهات والقوى المهيمنة والمتحكمة في العراق.

إثقال كاهل الميزانية بزيادة مخيفة لنفقات الرئاسات الثلاث؛ في الوقت الذي خفضت فيه الميزانية الاستثمارية، وانخفاض ميزانية القطاعين الصناعي والزراعي. وكذلك إطفاء القروض المستحقة على المقترضين في السنوات السابقة بطريقة (قانونية)، وإدراجها في الموازنة بينما لم تعط هذه القروض للمقترضين تحت أي غطاء قانوني!! ولا سيما سلف وقروض السياسيين والنواب والمسؤولين، التي تعد بحد ذاتها طريقة للتستر على الفساد والسرقات وهدر المال العام على مدى السنوات السابقة؛ وبما يؤكد غياب الرؤيا الاقتصادية بشكل تام في هذه الميزانية، وترسيخها لبقاء العراق سوقًا لتصريف بضائع الدول الأخرى.

جرى الحديث في الميزانية عن موضوع (الفوائد) وإعادة هيكلة الديون الخارجية لدول نادي باريس؛ بينما كان الحديث سابقًا عن إطفاء هذه الديون وأنها لم تعد موجودة؟!.

- فرض (ضرائب) جديدة على المواطن بما يثقل كاهله بدل التخفيف عنه والتيسير عليه، ومن ذلك: استيفاء الرسوم على مبيعات المشتقات النفطية، وهو أمر غير معهود سابقًا في العراق، وفرض رسم مطار بمبلغ مقطوع مقداره (٢٥٠٠٠) دينار للفرد في السفر الخارجي في جميع المطارات العراقية.

ومما تقدم من مآخذ عامة على الميزانية المقرة من (مجلس النواب)؛ يعطي لمحة عمّا وصل إليه الواقع المؤسف للعراقيين وهم أسارى تحت وطأة العملية السياسية التي تُدار وفق المحاصصة والتوافقات المؤطرة بإرادات القوى الدولية والإقليمية المتحكمة بها، التي سخرتها لتكون أداتها في الاستحواذ على خيرات العراق ومقدرات شعبه على مدى عقدين من الزمن؛ حيث بات الفساد والسرقات المنهجة هوية واضحة للنظام القائم، وبدونها لا تقوى أحزاب السلطة ولا ميليشياتها على البقاء في المشهد.

